

## الفصل الرابع: ملخص التقريرين حول تنفيذ قانوني المالية برسم سنتي 2011 و 2012

طبقا لمقتضيات الفصلين 147 و148 من دستور المملكة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، يتولى المجلس الأعلى للحسابات ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية، ويقدم مساعدته للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة ويجب عن الأسئلة والاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم المتعلقة بالمالية العامة.

كما أن مقتضيات الفصل 76 من الدستور تنص على أن الحكومة تعرض سنويا على البرلمان، قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية، خلال السنة الثانية التي تلي سنة تنفيذ هذا القانون. ويتضمن قانون التصفية حصيلة ميزانيات التجهيز التي انتهت مدة نفاذها. وهو ما يستفاد منه أن مشروع قانون التصفية للسنة المالية 2012 يجب أن يعرض على البرلمان خلال السنة المالية 2014، وليس بعدها.

وتنفيذا لمقتضيات المادة 47 من القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 07.98 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.98.138 بتاريخ 7 شعبان 1419 (26 نونبر 1998)، يجب أن يودع مشروع قانون التصفية بمكتب أحد مجلسي البرلمان في نهاية السنة الثانية الموالية لسنة تنفيذ قانون المالية على أبعد تقدير والذي يجب أن يرفق بتقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية وبالتصريح العام بمطابقة حسابات المحاسبين العموميين الفردية للحساب العام للمملكة.

وحسب مقتضيات المادة 95 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، يوجه الوزير المكلف بالمالية إلى المجلس الأعلى للحسابات، ستة أشهر قبل انصرام الأجل المنصوص عليه في الفصل 47 من القانون التنظيمي لقانون المالية على أبعد تقدير (أي قبل 30 يونيو 2013 بالنسبة لمشروع قانون التصفية للسنة المالية 2011 وقبل 30 يونيو 2014 بالنسبة لسنة 2012)، المعلومات والوثائق الكفيلة بالسماح له بتحليل شروط تنفيذ قانون المالية مع إمكانية المجلس القيام بكافة التحريات التي يراها ضرورية في عين المكان، لتحليل ظروف تنفيذ ميزانيات الوزارات والأجهزة الأخرى التي تستفيد من الاعتمادات المسجلة بميزانية الدولة.

وإذا كانت الحكومة قد أودعت مشروع قانوني التصفية برسم سنتي 2011 و2012 لدى البرلمان في الأجل القانونية، فإنها لم تحترم الأجل القانوني لتقديم الوثائق للمجلس الأعلى للحسابات. وهكذا، لم يتوصل المجلس بمشروع قانون التصفية والحساب العام للمملكة وكذا الحسابات الإدارية لمختلف الوزارات وبالرغم من التنكير بذلك<sup>39</sup> إلا بعد مرور أكثر من خمسة أشهر عن الأجل القانوني لذلك.

ولم تبدأ عملية الإدلاء بالوثائق والمعطيات الضرورية لعمل المجلس بالنسبة لتنفيذ قانون المالية 2012 إلا بتاريخ 10 دجنبر 2014، وذلك بتقديم مشروع قانون التصفية مصحوبا بالحساب العام للمملكة وبالحسابات الإدارية لمختلف الوزارات والمؤسسات (رسالة رئيس الحكومة المرافقة لمشروع قانون التصفية رقم 1467 بتاريخ 10 دجنبر 2014). واستمرت عملية تقديم الوثائق إلى غاية 28 يناير 2015<sup>40</sup>.

وتم تسجيل هذا التأخير رغم تعميم استعمال النظام المعلوماتي المندمج لتدبير نفقات الدولة (GID) ابتداء من سنة 2010، حيث حدد منشور الوزير الأول رقم 2005/7 بتاريخ 20 أبريل 2005 من بين أهداف هذا النظام المندمج، تسريع مسلسل إعداد مشاريع قوانين التصفية.

وهنا يجب التركيز على أهمية احترام آجال تقديم جميع الوثائق الضرورية لإعداد التقرير حول تنفيذ قانون المالية وكذا التصريح العام بالمطابقة، إذ يمكن ذلك من تتبع تنفيذ الميزانيات السابقة وضبط النتائج النهائية المتعلقة بها في آجال معقولة.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن المجلس لم يتوصل بكل الوثائق اللازمة للإجابة عن النقاط المحددة في المادة 93 من مدونة المحاكم المالية والتي يجب أن يشملها هذا التقرير تحليلا ومقارنة. ويتعلق الأمر بالوثائق التالية:

<sup>39</sup> وجه الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات رسالتين لوزير الاقتصاد والمالية، الأولى تحت رقم 2014/246 بتاريخ 10 يوليوز 2014، والثانية تحت رقم 2014/265 بتاريخ 11 شتنبر 2014.

<sup>40</sup> توصل المجلس الأعلى للحسابات برسالتين جوابيتين من وزير الاقتصاد والمالية تحت رقم E / 9430 و E / 153 مؤرختين على التوالي في 29 دجنبر 2014 و 28 يناير 2015، ورسالة من الخازن العام للمملكة رقم 17 بتاريخ 19 دجنبر 2014.

- التقارير حول تقييم مؤشرات التدبير المفوض المدلى بها من طرف الأمرين بالصرف للوزارة المكلفة بالمالية المنصوص عليها في المادة 17 مكرر من المرسوم رقم 2.98.401 بتاريخ 26 أبريل 1999 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تغييره وتتميمه، وفي دورية الوزير الأول رقم E/483 بتاريخ 28 فبراير 2002 بشأن التحويلات؛
  - التقرير حول شروط تنفيذ قانون المالية وكذا الوضعيات نصف السنوية حول تتبع النفقات حسب كل أمر بالصرف كما هو منصوص عليه بالمرسوم رقم 2.07.1235 بتاريخ 04 نونبر 2008 المتعلق بمراقبة نفقات الدولة؛
  - وضعيات حسابات الدولة حسب التويب الاقتصادي والوظيفي والوضعيات الشهرية لتطور نسب الالتزام والأمر بالصرف حسب مرافق الدولة والبيانات المتعلقة بالأداء؛
  - المعطيات المفصلة حول الحسابات الخصوصية للخرينة (حسابات الاستعمال والتبويبات الميزانية المتعلقة بها، مفصلة حسب نفقات الاستثمار والتسيير)؛
  - البيانات الخاصة بشمولية الاعتمادات (التحويلات والوضعيات المحاسبية...)
  - المعلومات المتعلقة ببيانات الترحيل.
- وفي سياق آخر، فقد سجل المجلس محدودية المعطيات المدلى بها من طرف وزارة المالية، خاصة ما يتعلق منها بعمليات الخزينة (عمليات في طور التنزيل وعمليات التسوية والباقي الواجب استخلاصه) وكذا بالبيانات حول العمليات المؤقتة على مستوى مركز الحسابات، الأمر الذي لم يتمكن معه المجلس من تحليل نوعية العمليات المسجلة بها وأثرها المحتمل على إيرادات ونفقات الدولة.
- كما أن عدم الإدلاء للمجلس بالمعطيات المتعلقة بتطور الحساب الجاري للخرينة، قد حال دون دراسة وتمحيص تأثيرات عمليات الميزانية وعمليات الصندوق على الوضعية المالية للدولة، كما ينص على ذلك البند 3 من المادة 93 من مدونة المحاكم المالية.
- وإن من شأن التأخير في الإدلاء بالمعطيات المتعلقة بتنفيذ قانون المالية أن يؤثر سلباً على تقديم تقرير المجلس للبرلمان في الوقت المحدد ووفقاً لما يقتضيه القانون.
- وفيما يلي ملخصين عن التقريرين المتعلقين بتنفيذ قانوني المالية لسنتي 2011 و2012.

## أولاً. تنفيذ قانون المالية لسنة 2011

### I. التوقعات والإنجازات

أسفر تنفيذ قانون المالية لسنة 2011 عن تسجيل زيادة التكاليف على الموارد قدرها 1.183,83 مليون درهم، وهو ما يمثل مجموع زيادة التكاليف على التحصيلات على مستوى الميزانية العامة للدولة (8.510,29 مليون درهم) والفائض المسجل في الحسابات الخصوصية للخرينة (3.843,16 مليون درهم) وكذا على مستوى ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (3.483,3 مليون درهم).

وبخصوص الموارد المتوقعة، فقد حددها قانون المالية في مبلغ 280.905,14 مليون درهم، بينما بلغت التحصيلات ما قدره 308.644,26 مليون درهم وهو ما يشكل نسبة تحصيل مقارنة مع توقعات قانون المالية في حدود 109,87% وتتنوع التحصيلات ما بين الميزانية العامة للدولة بمبلغ 245.760,26 مليون درهم (أي بنسبة تحصيل 108,49%) ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بمبلغ 5.464,20 مليون درهم (أي بنسبة تحصيل 222,36%) والحسابات الخصوصية للخرينة بمبلغ 57.419,79 مليون درهم، (أي بنسبة تحصيل 110,58%).

فيما يخص النفقات، فقد بلغت الإعتمادات المفتوحة في إطار قانون المالية 293.033,13 مليون درهم، أدخلت عليها تغييرات لتصبح الإعتمادات النهائية 393.622,29 مليون درهم، أي بزيادة إجمالية قدرها 34,32%. وقد همت التغييرات الميزانية العامة بزيادة 20,57% وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بزيادة 133,56% واعتمادات الحسابات الخصوصية للخرينة بزيادة 34,32%. وتعزى هذه الارتفاعات بالخصوص إلى الإعتمادات المرحلة وكذا رفع سقف تكاليف كل من الحسابات الخصوصية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. كل هذه التغييرات تمت خلال السنة بواسطة إجراءات تنظيمية.

أما فيما يتعلق بالنفقات المنجزة، فقد بلغت 309.828,09 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز إجمالية مقارنة مع الإعتمادات النهائية بلغت 78,71%، موزعة ما بين الميزانية العامة بمبلغ نفقات بلغ 254.270,55 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز قاربت 90% (مع الأخذ بالاعتبار إلى أن نفقات الاستثمار بالميزانية العامة لم تسجل إلا نسبة إنجاز قدرها 64,55%)، متبوعة بالحسابات الخصوصية للخرينة التي سجلت فيها النفقات بمبلغ 53.576,63 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز 51,94%، وأخيرا مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بمبلغ 1.980,90 مليون درهم، مسجلة نسبة إنجاز بلغت 34,51%.

وهكذا، فقد استأثرت الميزانية العامة للدولة بما يناهز 82% من مجموع النفقات المنجزة من طرف الدولة، متبوعة بالحسابات الخصوصية للخرينة التي شكلت ما يقارب 17%، في حين أن النفقات المنجزة من طرف مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لم تتجاوز 1%.

وتجدر الإشارة إلى أن نسب الإنجاز هذه لا تعطي صورة واقعية حول التنفيذ الفعلي والنهائي لجميع النفقات، إذ أن مجموعة منها تتعلق بإمدادات أو إعانات تتحملها الميزانية العامة للدولة وتوجه إلى أجهزة عمومية أو ميزانيات موازية (الحسابات الخصوصية للخرينة ومرافق الدولة مسيرة بطريقة مستقلة ومؤسسات أخرى لا تدرج ميزانياتها بالقانون المالي). هذه الإمدادات والإعانات تقيد عند تحويلها إلى حسابات الأجهزة المعنية كنفقة عمومية منجزة كلياً. وفي غياب معطيات حول الاستعمال النهائي لهذه الأموال العمومية المتعلقة بالسنة المعنية، يصعب تحديد النسبة الحقيقية لتنفيذ النفقات العمومية.

ومن خلال المعطيات التي حصل عليها المجلس، فقد بلغ مجموع الإمدادات والإعانات التي تحملتها الميزانية العامة للدولة (التكاليف المشتركة والميزانيات القطاعية) ما مجموعه 35,29 مليار درهم، استفادت منها بالأساس المؤسسات العمومية (17,96 مليار درهم) والحسابات الخصوصية للخرينة (17,33 مليار درهم).

## 1. الميزانية العامة للدولة

### ← الموارد

بلغت الموارد المحصلة برسم سنة 2011 ما مجموعه 245.760,26 مليون درهم، مقابل 222.476,21 مليون درهم سنة 2010، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 10,47% وهي نسبة أقل مما سجله نمو التحصيلات بين 2009 و2010 والذي بلغ نسبة 20,2%. بالمقابل، عرفت نسبة التحصيل زيادة حوالية ست نقاط في سنة 2011 مقارنة مع 2010 إذ مرت من 102,97% إلى 108,49%.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن التحصيلات المشار إليها أعلاه تشمل تلك التي تتعلق بالحقوق المثبتة المسجلة بحسابات المحاسبين العموميين عن السنة المالية 2011 إضافة إلى تلك التي تتعلق بالباقي تحصيله إلى غاية 31 دجنبر 2010 والمتعلق بالسنوات السابقة. وقد كان من الأنسب أن تقدم المصالح المعنية بالتحصيل، الموارد المتعلقة بسنة 2011 والموارد التي تحققت من الباقي تحصيله عن السنوات السابقة كل على حدة قصد إبراز نسبة ومجهود التحصيل المرتبط بموارد السنة المالية المعنية.

كما لاحظ المجلس بأن مجموعة من الضرائب والرسوم المشابهة المحصلة تتعرض لعدة اقتطاعات أو مصاريف قبل تسجيل المبلغ الصافي على مستوى الحساب العام للمملكة ومشروع قانون التصفية، وهو ما يخالف مقتضيات المادة التاسعة من القانون التنظيمي رقم 7-98 المتعلق بقانون المالية. وفي هذا الإطار، فقد بلغ إجمالي الضرائب والرسوم المشابهة المحصلة برسم سنة 2011 ما يناهز 153,50 مليار درهم، خصم من هذا المبلغ ما يقرب من 14.599,93 مليون درهم على شكل نفقات ضريبية تهم بالأساس الضرائب والرسوم التي تقوم مصالح الدولة بتحصيلها لفائدة الغير (الجماعات الترابية بالأساس) وكذلك الإرجاعات<sup>41</sup> المتعلقة بالضرائب والرسوم المشابهة لبلغ مجموع الضرائب والرسوم المشابهة التي تعود للدولة ما مجموعه 138.902,99 مليون درهم الذي تعرض لمجموعة من الاقتطاعات بلغت في مجملها 22.669,75 مليون درهم، أي حوالي 16,32% من المداخل الجبائية للدولة، وزعت على النحو التالي:

- مبلغ 21.396,22 مليون درهم لفائدة الحساب الخصوصي للخرينة "حصّة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة"؛

<sup>41</sup> لم يتسنى للمجلس الأعلى للحسابات التأكد من هذه النفقات الضريبية لكون الوثائق العامة المدلى بها من طرف الخازن العام للمملكة إلى المجلس في هذا الإطار لم يتم إرفاقها بالوثائق المثبتة لمبالغ هذه النفقات.

- مبلغ 650,09 مليون درهم لفائدة الحساب الخصوصي للخرزينة "الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات"؛

- مبلغ 623,44 مليون درهم لفائدة الحساب الخصوصي للخرزينة "مرصداات المصالح المالية".

وإذا كانت المبالغ المرصودة لكل من الصندوق المتعلق "بحصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" و كذا الصندوق الخاص "بحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات" يتم تتبعها عند تنفيذ نفقات الحسابين الخصوصيين المتعلقين بهما، فإن المبالغ الموجهة لحساب "مرصداات المصالح المالية" لا تخضع لقواعد المحاسبة العمومية من حيث تنفيذها.

كما أن عملية توزيع المبالغ المرصودة للحسابين الخصوصيين المتعلقين بالجماعات المحلية والجهات تتم بناء على أساس نسب محددة بقانون في حين أن نسبة الاقتطاعات من موارد الضرائب والرسوم المشابهة لفائدة "مرصداات المصالح المالية" لا يتم احتسابها إلا على أساس معاملات (coefficients) يحددها المدير العام للضرائب دون الإدلاء بمرجعها القانوني ولا كيفية احتسابها.

ويبين الجدول التالي توزيع الموارد المتوقعة و الموارد المحصلة للسنة المالية 2011 :

### توزيع الموارد المتوقعة والموارد المحصلة

(بملايين الدراهم)

بيان الموارد	التقديرات	التحصيلات	نسبة التحصيل
<b>I- المداخيل الجبائية</b>	<b>159 775,00</b>	<b>165 954,02</b>	<b>%103,87</b>
*الضريبة على القيمة المضافة	46 885,00	49 924,49	%106,48
*الضريبة على الشركات	39 245,00	39 370,10	%100,32
*الضريبة على الدخل	26 790,00	29 120,52	%108,70
*الرسوم الداخلية على الاستهلاك	20 792,00	21 859,36	%105,13
*الرسوم الجمركية	11 225,00	10 288,51	%91,66
*رسوم التسجيل والتمبر	9 123,00	9 252,94	%101,42
*المداخيل الجبائية الأخرى	5 715,00	6 138,10	%107,40
<b>II- المداخيل غير الجبائية</b>	<b>66 748,11</b>	<b>79 806,24</b>	<b>%119,56</b>
*حصيلة الاقتراض	51 702,00	48 060,22	%92,96
*عوائد مؤسسات الاحتكار والأرباح الآتية من الشركات ذات المساهمة العمومية والمساهمات المالية للدولة وأتوى احتلال الأملاك العامة	10 147,00	10 503,72	%123,95
*حصيلة تفويت مساهمات الدولة	-	5 318,87	
*مداخيل أخرى غير جبائية	4 899,11	15 923,43	%223,93
<b>المجموع</b>	<b>226 523,11</b>	<b>245 760,26</b>	<b>%108,49</b>

المصدر: قانون المالية والحساب العام للمملكة برسم سنة 2011

من خلال تحليل المعطيات المتعلقة بتطور المداخيل المحصلة بين سنة 2010 و 2011، يتبين أن تحصيل المداخيل الجبائية برسم السنة المالية 2011 عرف ارتفاعا بنسبة 7,68% مقارنة مع سنة 2010، بينما سجل مستوى تحصيل المداخيل غير الجبائية ارتفاعا بلغ 16,74%.

ويعزى ارتفاع النسبة الإجمالية للتحويل (108,49%) إلى أن مجموعة من الموارد تم استخلاصها بنسب فاقت التوقعات بكثير، كما هو الشأن بالنسبة للموارد المبينة في الجدول التالي:

### قائمة بموارد ذات نسب تحويل عالية

(بملايين الدراهم)

بيان الموارد	التقديرات	التحويل	فائض التحويلات عن التقديرات	نسبة التحويل %
المساهمة المتعلقة بالصيد البحري	42,00	477,91	435,91	1 137,87
الموارد الآتية من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	17,00	126,54	109,54	744,38
مجموع موارد وزارة الفلاحة والصيد البحري	125,32	665,68	540,36	613,35
الإتاوة المستحقة على احتلال الأملاك العامة	2,50	15,33	12,83	613,08
إتاوات الصيد البحري	45,05	156,92	111,87	348,32
الفوائد المترتبة على توظيف الأموال والسلفات	16,03	40,56	24,53	253,07
أتاوى احتلال الأملاك العامة الموضوعه رهن اشارة الوكالة الوطنية للموائى	60,00	110,00	50,00	183,33
الموارد الناتجة عن تخفيف نفقات الدين القابل للاستهلاك والدين العائم	600,00	1 044,32	444,32	174,05
الرسوم المفروضة على العقود الأخرى	650,00	1 122,20	472,20	172,65
أتاوى أنبوب الغاز	1 464,00	2 151,45	687,45	146,96
الرسم المفروض على المراقبة الصحية للنباتات وأجزاء النباتات والمنتجات النباتية عند الاستيراد والتصدير	11,00	16,07	5,07	146,09
الغرامات المترتبة عن التأخير في الأداء	434,00	570,92	136,92	131,55
الرسوم المفروضة على المشروبات الغازية والليمونادا	219,00	275,68	56,68	125,88
جوازات السفر	180,00	220,54	40,54	122,52
الغرامات التصالحية ما عدا الغرامات المحكوم بها قضائيا	150,00	183,48	33,48	122,32
الضريبة على القيمة المضافة للاستيراد	26 210,00	30 891,91	4 681,91	117,86
فوائد عن عمليات تدبير الخزينة العمومية	100,00	117,47	17,47	117,47

المصدر: قانون المالية والحساب العام للمملكة برسم سنة 2011

كما لوحظ أن مجموعة من الإيرادات لم تكن متوقعة بقانون المالية برسم سنة 2011 وسجلت مع ذلك مبالغ مهمة كما هو الشأن بالنسبة للحالات التالية:

### موارد غير متوقعة في قانون المالية

التحصيل	التقديرات	بيان الموارد
5 318,87	للتذكرة	حصيلة تفويت مساهمات الدولة
2 378,96	للتذكرة	مبالغ المساعدة المرتبطة بمختلف المصالح
1 244,96	للتذكرة	حصيلة الوصايا والهبات الممنوحة للدولة ولمختلف الإدارات العمومية
701,52	للتذكرة	الأرباح الآتية من المساهمات المالية للدولة في مختلف الشركات
65,74	للتذكرة	استرجاع التسبيق الممنوح من طرف الدولة لفائدة موظفيها ومستخدميها لأجل تملك مساكن اجتماعية
10,60	للتذكرة	الموارد الآتية من فاعلين في ميدان الاتصالات
7,83	للتذكرة	بطاقة التعريف
2,52	للتذكرة	الرسم المفروض على العقود والاتفاقات

وفي المقابل، يلاحظ أن بعض الموارد سجلت سنة 2011 نسب تحصيل ضعيفة بالمقارنة مع التقديرات. ويبين الجدول البعض منها:

### قائمة بموارد لم يتم استخلاصها أو ذات نسبة تحصيل متوسطة أو ضعيفة

(بملايين الدراهم)

نسبة التحصيل %	التحصيل	تقديرات المداخل	بيان الموارد
0,00	0,00	809	الضريبة على القيمة المضافة في الداخل (إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة)
0,00	0,00	25	حصيلة المصادرات
0,00	0,00	160	الرسوم القضائية
0,00	0,00	700	الموارد الآتية من صندوق الإيداع والتدبير
0,00	0,00	80	الأرباح الناتجة عن مساهمات الدولة في الشركات والهيئات الدولية
0,38	9,46	2 500	هبات
11,29	4,52	40	الأرباح الآتية من الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستكية
14,09	0,56	4	الخرائط والوثائق المختلفة التي تنشرها الوزارات
16,8	1,34	8	رسوم التحليل بالمختبرات
27,8	0,53	1,9	الأتاوة المفروضة على استخراج المواد
28,44	2,28	8	موارد متنوعة ناتجة عن تخفيف النفقات
32,24	0,97	3	منتجات الأملاك الغابوية
45,51	0,91	2	الرسوم المستوفاة عن التحليل بالمختبرات
53,74	96,73	180	الموارد الآتية من البنك المركزي الشعبي
57,65	182,76	317	دخول أملاك الدولة (الإيجار والتكاليف الإيجارية الخ)
59,57	8,94	15	الرسوم المستوفاة على اختبار وضمان مواد الذهب والفضة والبلاتين
66,65	1199,69	1 800	الموارد الآتية من بنك المغرب

المصدر: قانون المالية والحساب العام للمملكة برسم سنة 2011

ويستخلص مما سبق، محدودية الأسلوب المتبع في تحديد الموارد المُتوقعة ودقة المعطيات التي تم العمل بها أثناء تحضير قانون المالية وخاصة ما تعلق منها بالموازنة بين الموارد والتحملات وكذا احتساب عجز الميزانية المقترض. ومن ناحية أخرى، يشار إلى أنه تم اللجوء إلى احتساب مجموعة من الإيرادات كمداخل "متنوعة" أو "استثنائية" أو "مختلفة" بالرغم من طابعها السنوي ووجود تبويب خاص بها.

وبخصوص المدخلات غير الجبائية، فقد مثلت خلال سنة 2011 حصة 32,47% من المدخلات المحصلة سنة 2011 مقابل 30,73% برسم السنة المالية 2010، وقد سجلت نسبة تحصيلها ارتفاعا كبيرا مقارنة مع التوقعات، إذ بلغت 119,56% سنة 2011 مقابل 101,28% برسم السنة الماضية.

وقد بلغت هذه المدخلات 79.806,24 مليون درهم، مقابل 68.363,45 مليون درهم برسم سنة 2010، أي بارتفاع قدره 16,74%. ويرجع هذا التحسن الملموس إلى نسب التحصيل العالية التي تم تسجيلها على مستوى كل المدخلات باستثناء حصيللة الاقتراض التي سجلت نسبة تنفيذ بلغت 93% مقارنة مع توقعات القانون المالي، متراجعة بأكثر من 3,5 مليار درهم مقارنة مع سنة 2010.

### ← النفقات

بلغت الاعتمادات النهائية لنفقات الميزانية العامة للدولة برسم السنة المالية 2011 ما قدره 284.750,59 مليون درهم مقابل 244.398,76 مليون درهم برسم سنة 2010، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 16,51%.

أما النفقات المنجزة، فقد بلغت 254.270,55 مليون درهم سنة 2011 مقابل 218.068,84 مليون درهم سنة 2010، أي بارتفاع بلغت نسبته 16,60% بعد أن كانت قد سجلت تراجعا بنسبة 10,76% سنة 2010 مقارنة مع 2009. وتتوزع الاعتمادات النهائية والنفقات المنجزة بين مختلف أبواب الميزانية العامة كما يلي:

#### توزيع الاعتمادات النهائية والنفقات المنجزة بين مختلف أبواب الميزانية العامة

(بملايين الدراهم)

نسبة الانجاز	النفقات المنجزة	الاعتمادات النهائية	توقعات قانون المالية	الميزانية العامة للدولة
98,66%	171.995,80	174.329,08	151.293,80	نفقات التسيير
64,55%	47.697,63	73.887,25	53.858,75	نفقات الاستثمار
94,64%	34.577,12	36.534,26	36.534,26	نفقات الدين العمومي
89,30%	254.270,55	284.750,59	242.386,81	مجموع الميزانية العامة

المصدر: قانون المالية والحساب العام للمملكة برسم سنة 2011

وتجدر الإشارة إلى أن المعطيات المقدمة للمجلس الأعلى للحسابات والمتعلقة بتنفيذ النفقات لم تتضمن معلومات شاملة عن طبيعة النفقات وخاصة ما يتعلق منها بالتبويب الاقتصادي والوظيفي الذي اعتمده قانون المالية الأصلي على مستوى المصنفات الموازناتية (الميزانية العامة) لمختلف القطاعات. وقد حالت هذه الوضعية دون تمكين المجلس الأعلى للحسابات من تحليل تنفيذ قانون المالية من الناحيتين الوظيفية والاقتصادية.

#### 1. نفقات التسيير

بلغت اعتمادات التسيير المفتوحة برسم سنة 2011 ما قدره 151.993,80 مليون درهم مقابل 136.912,63 مليون درهم سنة 2010، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 9,92%.

وبلغت نفقات التسيير المنجزة خلال سنة 2011 ما مجموعه 171.995,80 مليون درهم مقابل 134.334,34 مليون درهم سنة 2010، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 28,03%، وتبعاً لذلك فقد مثلت نسبة 113,16% من الاعتمادات النهائية مقابل 98,11% خلال السنة الماضية.

و يعزى ذلك إلى الارتفاع الذي سجل على مستوى نفقات التحملات المشتركة (113,04%) ونفقات الموظفين والأعوان التي عرفت ارتفاعاً بنسبة 10,20% بالرغم من الانخفاض الذي لوحظ على مستوى نفقات المعدات والنفقات المختلفة (-8,66%). وتتنوع هذه النفقات كما يلي :

#### توزيع نفقات التسيير المنجزة

(بملايين الدراهم)

النسبة الزيادة أو الانخفاض	النفقات المنجزة		أصناف نفقات التسيير
	2011	2010	
10,20%	88 430,02	80 242,13	الموظفون والأعوان
113,04%	59 711,89	28 027,99	التحملات المشتركة
-8,66%	23 310,43	25 520,77	المعدات والنفقات المختلفة
0,00%	543,46	543,46	القائمة المدنية ومخصصات السيادة
28,03%	171 995,80	134 334,34	المجموع

المصدر: قانون المالية والحساب العام للمملكة برسم سنة 2011

ويستنتج من هذا الجدول أن نفقات الموظفين والأعوان مثلت نسبة 51,41% من مجموع نفقات التسيير المنجزة مقابل 59,73% السنة الماضية، بينما خصصت 34,71% و13,55% من هذه النفقات على التوالي لكل من التحملات المشتركة والمعدات والنفقات المختلفة.

#### 2. نفقات الاستثمار

بلغت اعتمادات الأداء المفتوحة برسم ميزانية الاستثمار لسنة 2011 مبلغ 53.858,75 مليون درهم مقابل 53.784,80 مليون درهم سنة 2010، وهو ما يشكل شبه استقرار بعد الارتفاع الذي تم تسجيله سنة 2010 مقارنة مع سنة 2009 (19,11%).

وقد بلغت الإعتمادات النهائية برسم السنة المالية 2011 ما قدره 73.887,25 مليون درهم بعد إضافة اعتمادات الأداء المرحلة عن السنة المالية 2010 بقيمة 17.630,73 مليون درهم وأموال المساعدة بقيمة 2.397,77 مليون درهم.

وقد بلغت نفقات الاستثمار المنجزة سنة 2011 ما مجموعه 47.697,63 مليون درهم مقابل 47.586,62 مليون درهم سنة 2010 و44.254,00 مليون درهم سنة 2009 مسجلة بذلك شبه استقرار خلال السنتين الأخيرتين.

ويلاحظ أن النسبة العامة لاستهلاك مجموع الاعتمادات النهائية (النفقات المأمور بصرفها) لم تتجاوز هذه السنة نسبة 65% مقابل نسبة استهلاك بلغت 68,73% سنة 2010 و74,18% سنة 2009. وتختلف نسبة استهلاك الاعتمادات من قطاع لآخر.



وهكذا توزعت هذه النسب كما هو مبين في الجدول التالي:

### نسبة استهلاك اعتمادات الاستثمار حسب القطاعات الوزارية

نسبة استهلاك اعتمادات الأداء النهائية %	القطاعات الوزارية أو المؤسسات
100,00	الوزير الأول
99,60	وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة
97,36	البلاط الملكي
91,57	وزارة الاتصال
86,89	وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية
81,17	وزارة الشباب والرياضة
80,14	إدارة الدفاع الوطني
75,08	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
72,13	الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
69,51	وزارة السياحة والصناعة التقليدية
66,19	الأمانة العامة للحكومة
64,35	المندوبية السامية للتخطيط
63,65	وزارة التجهيز والنقل
62,28	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
56,19	وزارة الفلاحة والصيد البحري
55,41	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة
55,23	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بتحديث القطاعات العامة
54,34	وزارة التشغيل والتكوين المهني
50,47	المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر
48,66	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج
48,39	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة
45,20	مجلس النواب
43,71	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة
41,93	وزارة الثقافة
41,80	وزارة الاقتصاد والمالية
40,36	وزارة التجارة الخارجية
40,28	وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن
40,19	وزارة الصحة
38,30	وزارة الداخلية
30,20	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
23,86	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون
22,33	المحاكم المالية
16,91	وزارة العدل
16,14	وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي
0,57	مجلس المستشارين

المصدر: قانون المالية والحساب العام للمملكة برسم سنة 2011

ويشار إلى أن مجموع اعتمادات الأداء المتوفرة في نهاية سنة 2011 قد بلغ 26.189,62 مليون درهم، ولم يتمكن المجلس من تحديد مبلغ الالتزامات التي ستكون موضوع ترحيل إلى السنة الموالية، إذ أن البيانات المتعلقة بترحيلها لا تكون متوفرة إلا شهرا عديدة بعد نهاية السنة.

كما تجدر الإشارة إلى أن نسب إنجاز نفقات الاستثمار تتضمن في جزء منها استهلاك الاعتمادات المرحلة من السنوات الفارطة وأن مصالح وزارة المالية لم تدل للمجلس الأعلى للحسابات بالبيانات التفصيلية المتعلقة بالاعتمادات المرحلة والتي تبين الالتزامات المرتبطة بها وأسباب ترحيلها والسنة المالية المعنية. لذا، فإن المجلس الأعلى للحسابات لم يتمكن من تحديد النسب الحقيقية للإنجازات المتعلقة بميزانية الاستثمار برسم السنة المالية 2011 وتقييم وتيرة الإنجاز المتعلقة بالاعتمادات المرحلة والتي تخص مشاريع شرع في إنجازها منذ سنوات عديدة.

### 3. نفقات الدين العمومي

مقارنة مع الناتج الداخلي الخام، سجل الدين العمومي تطورا خلال الست السنوات الأخيرة، كما يبرز ذلك الجدول التالي:

#### تطور قيمة الدين العمومي ما بين 2004 و2010

(بملايين الدراهم)

مجموع الدين العمومي		الدين الداخلي		الدين الخارجي		الناتج الداخلي الخام	السنة المالية
نسبة مجموع الدين إلى الناتج الداخلي الخام	المبلغ	نسبة الدين الداخلي إلى الناتج الداخلي الخام	المبلغ	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام	المبلغ		
%67,20	339 387	%44,37	224 077	%22,83	115 310	505 015	2004
%70,94	374 342	%48,98	258 471	%21,96	115 871	527 679	2005
%66,16	381 993	%46,08	266 066	%20,08	115 927	577 344	2006
%62,71	385 875	%42,87	263 832	%19,83	122 043	615 373	2007
%56,78	391 104	%37,39	257 547	%19,39	133 557	688 843	2008
%57,17	418 706	%36,38	266 439	%20,79	152 267	732 449	2009
%60,95	465 867	%38,22	292 123	%22,73	173 744	764 302	2010
%63,86	520 450	%40,66	331 342	%23,20	189 108	814 986	2011

المصدر: مديرية الخزانة والتمويلات الخارجية

ويتضح من خلال هذا الجدول أن قيمة الدين العمومي بلغت مع نهاية السنة المالية 2011 ما يقارب 520,45 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 11,71% مقارنة مع سنة 2010 (465,87 مليار درهم)، كما سجلت نسبة المديونية في الناتج الداخلي الخام زيادة بأكثر من 2,91 نقطة إذ مرت من 60,95% سنة 2010 إلى 63,86% سنة 2011. وكما يتبين من المعطيات المبينة بالجدول التالي، فإن نسبة نفقات خدمة الدين العمومي مقارنة بمجموع نفقات الميزانية العامة قد عرفت خلال سنة 2010 تراجعا ملحوظا بالمقارنة مع السنوات الفارطة.

#### تطور نفقات الدين العمومي ما بين 2004 و2011

(بملايين الدراهم)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
34 577,12	36 147,87	56 269,58	46 984,43	60 801,55	44 290,81	39 566,10	40 623,88	نفقات خدمة الدين
254 270,55	218 068,84	244 369,08	223 631,08	200 270,27	171 389,06	171 704,49	142 840,65	مجموع نفقات الميزانية العامة
%13,60	%16,58	%23,03	%21,01	%30,36	%25,84	%23,04	%28,44	نسبة نفقات خدمة الدين إلى مجموع نفقات الميزانية العامة

المصدر: الحسابات العامة للمملكة 2004-2011

وتتوزع نفقات الدين العمومي المنجزة ما بين الدين العمومي الخارجي والدين العمومي الداخلي على الشكل التالي:  
توزيع نفقات الدين العمومي حسب المصدر

(بملايين الدراهم)

النسبة %	النفقات المنجزة				عناصر الدين	
	المجموع	نسبة الإنجاز %	الدين الداخلي	نسبة الإنجاز %		الدين الخارجي
49,38	17 074,02	45,07	12 474,77	66,68	4 599,25	استهلاك الدين العمومي
50,62	17 503,10	54,93	15 204,90	33,32	2 298,20	نفقات الفوائد والعمولات
	34 577,12		27 679,67		6 897,45	المجموع

المصدر: قانون المالية والحساب الإداري لوزارة الاقتصاد والمالية برسم سنة 2011

#### 4. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

##### ← موارد ونفقات الاستغلال

بلغت الحقوق المثبتة الصافية لموارد الاستغلال المتعلقة بمجموع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة سنة 2011 مبلغ 4.209,92 مليون درهم مقابل توقعات أولية قدرها 1.860,29 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 126,30%. وقد بلغت الموارد المحصلة سنة 2011 ما قدره 4.266,43 مليون درهم مسجلة بذلك نسبة تحصيل قدرها 101,34%. وقد سجلت مداخيل هذه المرافق تراجعا طفيفا بنسبة 3,11% مقارنة مع نتائج سنة 2010. ويستخلص من المعطيات المقدمة في هذا الصدد أن ما يقرب من 75% من هذه الموارد هي نتاج مرافق تابعة لأربع وزارات فقط، ويتعلق الأمر بوزارة التجهيز والنقل (39%) ووزارة الصحة (19,57%) وإدارة الدفاع الوطني (11,73%) ووزارة الداخلية (4,41%)، كما أن الموارد المحصلة فاقت التقديرات الأولية في بعض الأحيان إحدى عشر مرة توقعات القانون المالي، وهو ما يستشف منه عدم دقة توقعات هذا النوع من المداخل.

##### قائمة بمرافق الدولة التي سجلت نسب تحصيل عالية جدا

(بملايين الدراهم)

نسبة التحصيل مقارنة بالتقديرات الأولية	الموارد المحصلة	تقديرات قانون المالية	المرافق
1109,40%	1 664,10	150,00	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والنقل
658,86%	85,65	13,00	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة
383,90%	76,78	20,00	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون
276,35%	120,21	43,50	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية
268,94%	161,90	60,20	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التشغيل والتكوين المهني
245,26%	93,93	38,30	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والرياضة
234,01%	124,70	53,29	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري

المصدر: قانون المالية والحساب العام للمملكة برسم سنة 2011

وارتباطا بنفقات الاستغلال، فقد حدد القانون المالي السقف الأصلي في مبلغ 1.860,29 مليون درهم؛ في حين بلغت الاعتمادات النهائية 3.849,87 مليون درهم، أما النفقات المنجزة فلم تتجاوز مبلغ 1.564,86 مليون درهم، أي بمعدل استهلاك قدره 40,65%. يشار إلى أن مرافق تابعة لثلاث قطاعات فقط استأثرت بأزيد من ثلثي الاعتمادات النهائية: وزارة الصحة (28,65%) ووزارة التجهيز والنقل (26,10%) وإدارة الدفاع الوطني (11,31%). وتنطبق نفس الملاحظة على تنفيذ هذه النفقات.

## ← موارد ونفقات الاستثمار

فيما يتعلق بمراد الاستثمار المتعلقة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فقد حددت توقعات قانون المالية في مبلغ 597,01 مليون درهم، بينما بلغت التقديرات النهائية ما يناهز مبلغ 2.324,63 مليون درهم، في حين لم يتم تحصيل إلا مبلغ 1.197,77 مليون درهم، مسجلة نسبة إنجاز إجمالية في حدود 51,5%.

ويستنتج من المعطيات المقدمة في هذا الإطار أن:

- 76,20% من مجموع موارد الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة كانت نتاج مرافق تابعة لأربع وزارات: وزارة التجهيز والنقل (32,12%) ووزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة (16,03%) ووزارة الاقتصاد والمالية (14,30%) ووزارة الفلاحة والصيد البحري (13,75%)؛
- الموارد المحصلة تجاوزت في كثير من الأحيان التقديرات الواردة بقانون المالية بنسب جد مهمة، وهو ما يفرغ قانون المالية من دوره كأداة توقع وترخيص للموارد والتكاليف ضمن توازن اقتصادي ومالي محدد. (الفصل 1 من القانون التنظيمي رقم 7-98 لقانون المالية). ويورد الجدول التالي، على سبيل المثال، بعضا من المرافق التي عرفت مواردها المحصلة تجاوزا مهما مقارنة مع التقديرات الواردة بقانون المالية:

### قائمة بالمرافق التي سجلت نسب تحصيل عالية جدا

(بملايين الدراهم)

المرافق	تقديرات قانون المالية	التقديرات النهائية للموارد	الموارد المحصلة	نسبة التحصيل مقارنة مع تقديرات قانون المالية
مرافق الدولة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية	8,00	184,88	171,28	2141,06%
مرافق الدولة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري	30,06	154,45	164,74	548,04%
مرافق الدولة التابعة لوزارة الإتصال	3,48	18,61	18,61	534,99%

المصدر: قانون المالية والحساب العام للمملكة برسم سنة 2010

وحول نفقات الاستثمار، فقد حدد قانون المالية السقف الأصلي في 597,00 مليون درهم، بينما بلغت الاعتمادات النهائية ما قدره 1.889,53 مليون درهم، بفعل التغييرات الناتجة عن قرارات وزير المالية برفع سقف التحويلات. غير أنه لم تتجاوز النفقات المنجزة مبلغ 416,05 مليون درهم، مسجلة بذلك معدل إنجاز في حدود 22% وهو ما يدفع إلى التساؤل حول مدى قدرة هذه المرافق على تنفيذ المشاريع المرتبطة ببرامجها (في علاقة بالإستراتيجيات القطاعية).

ويستخلص من المعطيات المتوفرة أن الغالبية العظمى من المرافق سجلت نسبة إنجاز ضعيفة وفائض كبير على مستوى الاعتمادات النهائية بالمقارنة مع النفقات المنجزة.

### 5. الحسابات الخصوصية للخزينة

يشار في البداية إلى أنه تنفيذا لمقتضيات قانون المالية لسنة 2011، تم حذف أربعة حسابات خصوصية للخزينة وإحداث خمسة حسابات ليصل بذلك العدد الإجمالي لهذه الحسابات إلى 80.

وتجدر الإشارة إلى أن حذف الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى "الصندوق الخاص لتمويل برامج اجتماعية واقتصادية" ابتداء من فاتح يناير 2011 تم بشكل متسرع إذ بقيت بعض العمليات المتعلقة به في طور الإنجاز خلال سنة 2011 في غياب الأساس الميزانياتي والمحاسباتي المتعلق بها.

وبحذف هذا الحساب الخصوصي للخزينة، لم تتمكن الوزارة المكلفة بالمالية من تسديد أقساط قروض السنة السابقة. ومن أجل تدارك هذه الوضعية، تم اللجوء إلى فتح اعتمادات جديدة بمبلغ 3.785,61 مليون درهم (موضوع التصريحين بالدخل رقم 003714 ورقم 00225631 بتاريخ 22 ديسمبر 2011 و 23 ديسمبر 2011 على التوالي) وذلك على شكل أموال للمساعدة على مستوى التحويلات المشتركة.

وقد أدى هذا التسرع في حذف الحساب وغياب التنسيق بين مختلف المتدخلين على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية من جهة، والبنك المركزي من جهة أخرى، إلى الاستمرار في عملية الاكتتاب خلال الأسابيع الأولى من سنة 2011. هذه العمليات ستتم تسويتها لاحقاً باللجوء إلى شطبها وعدم احتسابها أصلاً.

وهنا يجب التذكير بأن القانون التنظيمي للمالية سالف الذكر عرف أموال المساعدة بكونها أموال مدفوعة من قبل أشخاص معنويين أو طبيعيين للمساهمة مع أموال الدولة في نفقات ذات مصلحة عامة.

وبالتالي فإن اللجوء إلى أموال المساعدة، والحالة هاته، لا يعدو أن يكون آلية تسوية لا تستند على أي أساس قانوني سليم. ومن شأن اللجوء إلى هذا النوع من الممارسات أن يفرغ المبادئ الميزانية من محتواها ويفصل من صدقية الحسابات.

## ← الموارد

بلغت الموارد الإجمالية للحسابات الخصوصية للخرزينة سنة 2011 ما مجموعه 57.419,80 مليون درهم مقابل توقعات قدرها 51.924,73 مليون درهم أي بنسبة إنجاز قدرها 110,58%.

ويلاحظ من جهة أن الحسابات المرصدة لأموال خصوصية استأثرت بحصة 80% من مجموع الموارد المحصلة للحسابات الخصوصية للخرزينة. وتمثل موارد حساب "حصة الجماعات المحلية من حصيللة الضريبة على القيمة المضافة" هذه السنة ما قدره 46,62% من مجموع هذه الموارد مقابل 41,88% برسم السنة الماضية، تليها موارد "الصندوق الخاص بالطرق" بنسبة 5,94% وموارد "صندوق التنمية الفلاحية" بنسبة 4,60% وموارد "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" بنسبة 4,58%.

ومن جهة أخرى فقد تمثلت موارد الحسابات الخصوصية للخرزينة "النفقات من المخصصات" هذه السنة ما نسبته 19,94% من مجموع موارد الحسابات الخصوصية للخرزينة. وتشكل موارد "حساب شراء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية" نسبة 87,15% من مجموع هذه الموارد، تليها موارد "صندوق المديرية العامة للدراسات والتوثيق" بنسبة 10,87%.

## ← التكاليف

بلغت النفقات المأمور بصرفها في إطار الحسابات الخصوصية للخرزينة برسم سنة 2011 ما مجموعه 53.576,63 مليون درهم مقابل 57.070,24 مليون درهم سنة 2010 أي بانخفاض نسبته 6,12%. وبالمقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2011 فقد حققت النفقات نسبة إنجاز بلغت 111,18%. ويرجع تجاوز التوقعات إلى تغيير الاعتمادات الأولية بواسطة عملية الرفع من سقف تحملات الحسابات الخصوصية وذلك بالاعتماد أساساً على الأرصدة المرحلة من السنوات الماضية.

تمثل تكاليف "الحسابات المرصدة لأموال خصوصية" ما نسبته 78,51% من مجموع النفقات الفعلية للحسابات الخصوصية للخرزينة. وتمثل التكاليف المتعلقة بحساب "حصة الجماعات المحلية من حصيللة الضريبة على القيمة المضافة"، نسبة 50,49% من مجموع تكاليف هذا الصنف؛ يليها "الصندوق الخاص بالطرق"، بنسبة 6,73%.

أما تكاليف "حسابات النفقات من المخصصات" فقد بلغت نسبة 21,04% من مجموع النفقات الفعلية للحسابات الخصوصية للخرزينة. وتمثل التكاليف الخاصة بحساب "شراء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية" و"صندوق المديرية العامة للدراسات والتوثيق" على التوالي نسب 88,21% و 11,04% من مجموع تكاليف هذا الصنف من الحسابات الخصوصية.

وتجدر الإشارة إلى أن تغيير اعتمادات الحسابات الخصوصية للخرزينة تم بواسطة عمليات الرفع من سقف تحملاتها بناء على قرارات للوزير المكلف بالمالية والتي بلغ عددها 75 قراراً سنة 2011 بمبلغ إجمالي قدره 54.943,26 مليون درهم. وبمقارنة مجموع المبالغ الملتزم بها في إطار الحسابات الخصوصية مع سقف التحملات الأولية المأذون بها في القانون المالي، نجد أن مبلغ 20.237,21 مليون درهم قد تمت برمجته بواسطة قرارات تنظيمية.

وتتم عملية الرفع من سقف تحملات الحسابات الخصوصية للخرزينة بواسطة إمدادات من الميزانية العامة أو من المؤسسات العمومية أو من الرصيد المتوفر من فائض مداخل السنوات السابقة على الأداءات الفعلية المتعلقة بالحسابات المعنية والتي بلغت بداية سنة 2011 تزيد من 64 مليار درهم.

وقد سجلت بعض الحسابات الخصوصية زيادات كبيرة بلغت، في بعض الحالات، أكثر من عشرة أضعاف الإعتمادات الأولية المنصوص عليها بالقانون المالي.

كما أن هناك بعض الحسابات التي لم يتم توقع أية اعتمادات بها أثناء وضع القانون المالي ليتم إمدادها بعد ذلك، خلال السنة المالية 2011، بإعتمادات مهمة. ويرصد الجدول التالي بعض من هذه الحسابات:

**حسابات خصوصية للخزينة بدون اعتمادات أولية ومستفيدة من إمدادات مهمة خلال السنة المالية (بملايين الدراهم)**

الإعتمادات النهائية	تقديرات سنة 2011	بيان الحسابات
368,90	للتذكرة	صندوق إنعاش الاستثمارات
54,33	للتذكرة	الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة إلى عملات أجنبية
327,50	للتذكرة	الصندوق الوطني لدعم الاستثمارات
3 966,57	للتذكرة	صندوق التنمية الطاقية
477,71	للتذكرة	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في أموريات السلام
1 245,00	للتذكرة	صندوق المديرية العامة للدراسات والتوثيق

المصدر: قانون المالية والحساب العام للمملكة برسم سنة 2011

## II. تغيير مخصصات الميزانية

خضعت المخصصات الأولية للميزانية العامة للدولة التي وافق عليها البرلمان لتغييرات همت العمليات المبينة في الجدول التالي:

### تغيير مخصصات الميزانية

(بملايين الدراهم)

المبلغ	تغيير الإعتمادات
18.000,00	اعتمادات إضافية
17.630,73	ترحيل الإعتمادات من 2010 إلى 2011
6.766,54	أموال المساعدة
2.577,67	الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية
<sup>43</sup> 12.868,81	التحويلات
5.073,12	تجاوز الإعتمادات
7.406,41	إلغاء الإعتمادات (نفقات التسير)

المصدر: قانون المالية والحساب العام للمملكة برسم سنة 2011

### 1. ترحيل الإعتمادات

إستنادا إلى مقتضيات المادة 46 من القانون التنظيمي للمالية، نصت المادة 33 من القانون المالي لسنة 2011 على:

- إلغاء اعتمادات الأداء المفتوحة بموجب قانون المالية 2010 برسم ميزانية الاستثمار على مستوى الميزانية العامة للدولة التي لم تكن محل التزامات مؤشر عليها إلى غاية 31 ديسمبر 2010، مع استثناء الهبات الخارجية؛
- إلغاء اعتمادات الاستثمار للميزانية العامة للدولة المرحلة من السنوات المالية 2007 وما قبل إلى سنوات 2008 وما يليها والمتعلقة بالنفقات التي لم تكن محل أمر بالأداء إلى غاية 31 ديسمبر 2010؛
- إلغاء اعتمادات الاستثمار المرحلة المتعلقة بالصفقات المنتهية الإنجاز .

<sup>43</sup> المعطيات المتوفرة بخصوص التحويلات تهم الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة والتي تمت في إطار العمليات المنصوص عليها في المادة 17 من المرسوم رقم 2.98.401 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تغييره وتميمه، دون العمليات الأخرى المتعلقة بالتحويلات في إطار شمولية الإعتمادات المنصوص عليها في المادة 17 المكررة من المرسوم سالف الذكر.

وقد أحالت المادة 33 من القانون المالي المذكور على نص تنظيمي من أجل تحديد شروط تنفيذ هذه المقترضات. إلا أن هذا النص التنظيمي لم يتم إصداره واكتفت وزارة الاقتصاد والمالية بإصدار الدورية رقم 1177/E بتاريخ 28 فبراير 2011 من أجل تفعيل هذه الأحكام.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للحسابات لم يتوصل بالبيانات التفصيلية للاعتمادات المرحلة حسب السنوات وتلك المتعلقة بالاعتمادات التي تم إلغاؤها في إطار المادة 33 المشار إليها من القانون المالي 2011.

وقد بلغت قيمة الاعتمادات المرحلة إلى سنة 2011 ما مجموعه 17.630,73 مليون درهم، مقابل مبلغ 13.161,51 مليون درهم سنة 2010 ومبلغ 12.868,57 مليون درهم سنة 2009، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 34%. ويمثل مبلغ الاعتمادات المرحلة لسنة 2011 ما يقرب من ثلث (32,74%) اعتمادات ميزانية الاستثمار المأذون بها في قانون المالية لسنة 2011، وهو ما ينم عن وجود صعوبات مرتبطة بالإمكانات التقنية والمهنية المتوفرة لدى مختلف القطاعات من أجل تتبع وإنجاز المشاريع والأوراش في الأجل وحسب شروط الجودة والفعالية اللازمة.

ويلاحظ، بخصوص بعض الوزارات، بأن الاعتمادات المرحلة شكلت نسبة جد عالية مقارنة مع التقديرات المفتوحة برسم القانون المالي، بلغت في بعض القطاعات أكثر من ضعف ميزانياتها، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

#### أمثلة عن القطاعات الوزارية التي سجلت بها ترحيلات مهمة

(بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2011	الإعتمادات المرحلة من سنة 2010 إلى 2011	نسبة الترحيل %
مجلس النواب	0,00	31,50	
مجلس المستشارين	0,00	3,36	
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	110,00	306,27	278,43
المحاكم المالية	56,00	80,59	143,91
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	760,00	1 001,07	131,72
الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بتحديث القطاعات العامة	26,90	32,88	122,21
الأمانة العامة للحكومة	7,20	8,50	118,06
وزارة الإقتصاد والمالية	303,00	303,16	100,05
وزارة الداخلية	2 916,00	2 668,50	91,51
وزارة الصحة	1 796,98	1 641,20	91,33
وزارة العدل	574,00	505,94	88,14
وزارة الثقافة	190,00	167,32	88,06
الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج	186,00	152,61	82,05
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	325,00	256,15	78,81
المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	150,00	99,07	66,04
وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	3 782,00	2 362,85	62,48
المندوبية السامية للتخطيط	74,00	41,49	56,06
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	10,06	5,32	52,87

المصدر: قانون المالية والحساب العام للمملكة برسم سنة 2011

من ناحية أخرى، فإن ما يقارب 72% من مجموع الإعتمادات المرحلة لسنة 2011 همت ست وزارات فقط وهي وزارة الداخلية (15%) ووزارة التجهيز والنقل (14%) ووزارة الطاقة والمعادن و الماء و البيئة (13%) وإدارة الدفاع الوطني (12%) ووزارة الصحة (9%) ووزارة الفلاحة والصيد البحري (8%).

ويتبين أن إشكالية الترحيل ما تزال قائمة بل وفي تفاقم متزايد من سنة لأخرى وذلك بالرغم من إثارتها من طرف المجلس الأعلى للحسابات بمناسبة إعداد التقارير حول تنفيذ قوانين المالية، إذ تم الوقوف جليا على الملاحظات التالية:

- محدودية التخطيط، إذ أن الشروع في الإعداد المفصل للمشاريع المدرجة بميزانية الاستثمار لا يتم إلا بعد الحصول على الإعتمادات المرتبطة بها وذلك ما يؤثر سلبا على التنفيذ السليم لميزانيات الاستثمار؛
- ضعف على مستوى البرمجة والتتبع، إذ أن مجموعة من الصفقات المرتبطة بمشاريع الاستثمار لا يتم تنفيذها إلا في نهاية السنة المالية؛
- عدم ضبط آجال تنفيذ صفقات والتزامات بعض القطاعات الوزارية، إذ أن السنوات المالية التي ترجع إليها الالتزامات موضوع الترحيل تعود في بعض الأحيان إلى عدة سنوات؛
- ضعف نظام تتبع الترحيلات؛
- عدم القيام بتخفيض الإعتمادات المتبقية بالرغم من التنفيذ الكلي للالتزامات المرتبطة بها.

## 2. أموال المساعدة

بلغت أموال المساعدة المقيدة في إطار الميزانية العامة للدولة سنة 2011 ما قدره 6.766,54 مليون درهم، مقابل 2.301,58 مليون درهم سنة 2010 و 1.779,34 مليون درهم سنة 2009 و 2.070,69 مليون درهم سنة 2008 و 2.628,31 مليون درهم سنة 2007.

وقد تمت عملية فتح الإعتمادات المتعلقة بهذه الأموال بواسطة 54 قرارا لوزير الاقتصاد والمالية، استفادت منها الفصول المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة بنسبة 64% و نفقات الاستثمار بنسبة 36% (98,62% على شكل اعتمادات الأداء و 1,38% اعتمادات للالتزام).

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الاقتصاد والمالية -التكاليف المشتركة استفادت بنسبة 83,84% من مجموع أموال المساعدة.

ومن خلال المعطيات المدلى بها من طرف مصالح وزارة المالية، يتبين أنه تم فتح اعتمادات جديدة في إطار أموال المساعدة رغم أنه تم دفعها من طرف قطاعات وزارية أو هيئات تدخل ضمن تفرعات الدولة. ويتعلق الأمر على سبيل المثال بالأموال المدفوعة من طرف قطاعات وزارية، أو من حسابات مرصدة لأموال خصوصية " كصندوق محاربة آثار الكوارث الطبيعية" و"الصندوق الخاص باستبدال أملاك الدولة" و"صندوق تحديث الإدارة العمومية". وبالتالي فإن هذه الأموال لم تدفع من قبل أشخاص معنويين أو طبيعيين منفصلين عن الدولة كما ينص على ذلك القانون التنظيمي للمالية.

وعليه، فإن اللجوء إلى أموال الدولة للمساهمة مع أموال الدولة ذاتها في نفقات ذات مصلحة عامة إنما يمكن اعتباره تحويلا للإعتمادات بين الفصول، وهو ما لم يتم الترخيص له، متعارضا بذلك مع مقتضيات القانونية ذات الصلة.

## 3. الاقتطاعات من النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية

بلغت الإعتمادات المرصودة لفصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية من طرف قانون المالية ما مجموعه 2.600,00 مليون درهم. وقد بلغت الاقتطاعات من هذا الفصل ما قدره 2.577,67 مليون درهم، مقابل 2.595,32 مليون درهم سنة 2010 و 2.992,46 مليون درهم سنة 2009.

ويلاحظ أن هذه الاقتطاعات تنوزع بين التحملات المشتركة بنسبة 40,46% من جهة، والمعدات والنفقات المختلفة و نفقات الموظفين لمختلف القطاعات الوزارية بنسبة 59,54% من جهة أخرى.

كما يلاحظ أن ثلاثة قطاعات وزارية استأثرت بنسبة 56% تقريبا من مجموع المبالغ المقطوعة من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، ويتعلق الأمر بوزارة الداخلية (39%) والوزير الأول (9%) والوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج (8%).

ومن خلال دراسة المراسيم المتعلقة بهذه الاقتطاعات يلاحظ، بالنسبة لمجموعة من الاقتطاعات، غياب الطابع الاستعجالي أو الطارئ وحتى المعطى الاحتياطي، بحكم أن موضوع بعض هذه الاقتطاعات همت نفقات كان من



الممكن إدراجها، حين إعداد الميزانية في البنود المخصصة لها على مستوى الميزانيات القطاعية، ومناقشتها حسب طبيعتها داخل اللجان البرلمانية المختصة.

ويبين الجدول التالي بعضا من هذه النفقات التي كانت موضوع الإعتمادات المرتبطة بالاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية برسم سنة 2011:

#### أمثلة عن النفقات الممولة بواسطة الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية

(بملايين الدراهم)

مرجع المرسوم	مبلغ الاقتطاع	التاريخ	نوعية النفقات
2.11.14	25,00	2011/02/01	تغطية بعض المصاريف المتعلقة بتنظيم المهرجان الدولي للفيلم بمرآكش
2.11.85	18,50	2011/03/07	تغطية نفقات الانعكاس المالي لمراجعة عقد التغطية الصحية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم
2.11.87	3,00	2011/03/07	تسديد واجبات كراء المقر الجديد لمديرية التخطيط
2.11.106	10,00	2011/03/14	تقوية قدرات النساء التمثيلية
2.11.117	27,00	2011/03/14	تغطية النفقات المتعلقة بتسيير المرصد الوطني للتنمية البشرية
2.11.118	2,84	2011/03/07	تسوية أجور الأطر العاملة ببعض المؤسسات التابعة للوزارة الأولى (مجلس المنافسة، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وحدة معالجة المعلومات المالية) برسم سنة 2011
2.11.129	2,94	2011/03/14	تغطية النفقات المتعلقة بتهيئة وتجهيز مقر معالجة المعلومات المالية
2.11.130	10,00	2011/03/14	تغطية النفقات المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي
2.11.160	1,70	2011/03/28	تغطية النفقات المتعلقة باستكمال إنجاز أشغال الحوار الوطني حول "الإعلام والمجتمع"
2.11.191	5,00	2011/04/15	تغطية نفقات تسيير مندوبية الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان
2.11.213	12,40	2011/04/27	اعتماد إضافي لفائدة الأمانة العامة للحكومة
2.11.267	13,16	2011/05/20	إعانة لفائدة مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لرجال السلطة قصد صرف التقاعد الاستثنائي لفائدة الولاة والعمال السابقين
2.11.315	5,18	2011/06/13	تسديد المتأخرات المتعلقة برسوم المواصلات اللاسلكية المحصورة في 31 ديسمبر 2008
2.11.421	2,00	2011/07/08	إعانة لفائدة التعاضدية الوطنية للفنانين برسم السنة المالية 2011 في إطار التغطية الصحية للفنانين
2.11.447	2,25	2011/08/05	الرفع من العلاوات التي يستفيد منها موظفو قطاع الصيد البحري
2.11.460	11,43	2011/08/08	تغطية بعض نفقات تسيير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وكذلك إنجاز الدراسات المتعلقة بتشييد مقر هذه المؤسسة
2.11.461	7,43	2011/08/08	تغطية المصاريف المرتبطة بتنظيم الدورتين التاسعة والعاشر للوطنية للسياحة (سنتي 2009 و2010)
2.11.462	63,00	2011/08/08	تغطية النفقات المتعلقة بصرف الدفعة الثانية من المتأخرات المالية للمدرسين العاملين في برنامج تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية بالخارج
2.11.486	0,66	2011/08/19	تغطية المصاريف المتعلقة بالزيادة في أجور موظفي المجلس الدستوري
2.11.487	4,30	2011/08/19	تسديد جزء من النفقات المتعلقة بمشروع تهيئة وتجهيز البناية الملحقة لمجلس النواب
2.11.506	5,09	2011/08/18	تغطية النفقات المتعلقة باقتناء بقعة أرضية لتشييد مقر مجلس المنافسة
2.11.495	1,18	2011/09/06	تصفية متأخرات كراء مقر مندوبية الصيد البحري بالحسيمة
2.11.572	15,00	2011/11/07	تسوية النفقات المتعلقة بتسيير المجلس الاقتصادي والاجتماعي برسم سنة 2011
2.11.594	0,38	2011/10/21	تسوية أجور وحدة معالجة المعلومات المالية
2.11.619	13,00	2011/11/14	تسوية مستحقات الخطوط الملكية المغربية إزاء مصالح رئيس الحكومة المتعلقة بتنقل أعضاء الحكومة
2,11,646	3,00	2011/11/23	تغطية مصاريف تعويضات التنقل وتغيير الإقامة داخل المملكة
2.11.717	16,00	2011/12/12	تغطية النفقات المتعلقة بالتعويضات عن المهام برسم السنة المالية 2011 والخاصة بأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي
2.11.735	30,00	2011/12/15	تسوية المتأخرات الخاصة بمصالح رئيس الحكومة

إن اللجوء إلى مثل هذه الاقتطاعات يغير من مخصصات بعض البنود بشكل كبير ويؤدي إلى تغييرات جذرية في طبيعتها، مما قد يحد من دور قانون المالية كأداة للتوقع والترخيص. كما أن استعمال تبويبات ميزانية تتسم بالعمومية وعدم الدقة في صرف بعض النفقات، وخاصة في غياب أهداف واضحة ومؤشرات للأداء قابلة للقياس والتتبع، من شأنه أن يحد من مبدأي الشفافية والفعالية اللذين يتوخاهما القانون المالي.

ويتبين كذلك أن المذكرات المعدة من طرف الوزير المكلف بالمالية كأساس للمراسيم المتعلقة بالاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية لم تبرز أسباب اللجوء إلى بعض من هذه الاقتطاعات.

#### 4. تحويل الاعتمادات

استناداً إلى المادة 17 من المرسوم رقم 2.98.401 بتاريخ 26 أبريل 1999 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، تم القيام ب 1175 تحويل اعتماد على مستوى الميزانية العامة للدولة همت جميع القطاعات الوزارية. وقد بلغ مجموع هذه التحويلات ما قدره 12,72 مليار درهم، شملت بالأساس اعتمادات الأداء، مقابل 13,64 مليار درهم برسم سنة 2010.

ويستخلص من المعطيات المتوفرة بهذا الشأن أن:

- تغيير المخصصات المدرجة في المواد (المديرية المركزية، المصالح الخارجية، ...) مثلت 39% من مجموع مبلغ التحويلات، وتم تغيير المخصصات المدرجة في الفقرات (نوعية النفقة) بنسبة 26%، بينما سجلت التحويلات على مستوى السطور (تفصيل النفقة) نسبة 35%؛
- عشر قطاعات وزارية سجلت ما يقارب 92% من مجموع التحويلات على مستوى الميزانية العامة برسم سنة 2011. واستأثرت وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الداخلية وإدارة الدفاع الوطني على التوالي بنسب 47% و12% و10% من هذه التحويلات؛
- التحويلات التي تم القيام بها خلال شهور أكتوبر ونونبر ودجنبر من سنة 2011 سجلت لوحدها ما يقرب من 52% من مجمل التحويلات.

وتتم هذه الوضعية عن الصعوبات التي يجدها المدبرون العموميون في بعض القطاعات من أجل التحكم في توقعاتها. وتلجأ عند عدم كفاية الإعتمادات المبرمجة إلى تحويلات انطلاقاً من تبويبات الميزانية. إلا أن التحويلات، في حالات عديدة، تتعدى المرونة التي تتوخاها هذه الآلية إذ لوحظ استعمال اعتمادات لا تحتاجها المصالح منذ البداية، ولكن مخافة إلغائها، يتم تحويلها نحو تبويبات تهم بالأساس نفقات للتسيير غير ضرورية وهو ما قد يؤدي إلى عدم فعالية وجدوى هذه التحويلات.

فيما يتعلق بمراقب الدولة المسيرة بطريقة مستقلة، فقد تم القيام ب 222 تحويل اعتماد على مستوى هذه الميزانيات، شملت جميع القطاعات الوزارية. وقد بلغ مجموع هذه التحويلات ما قدره 141,17 مليون درهم، همت اعتمادات الأداء.

فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية للخزينة، لم يتوصل المجلس الأعلى للحسابات بما يفيد وجود تحويلات برسم السنة المالية 2011.

وفي إطار المادة 17 مكررة من المرسوم سالف الذكر، يشار إلى أنه وبالرغم من شبه تعميم مبدأ شمولية الاعتمادات على جميع القطاعات الوزارية، إلا أنه لم يشمل جميع أنماط الميزانيات والفصول. وهكذا، نجد أن أغلبية السطور داخل الميزانية العامة والحسابات الخصوصية ومراقب الدولة المسيرة بصورة مستقلة لم تستفد من هذه المرونة وهو ما يقلل من أثر هذه المسطرة على تحديث وتسريع تنفيذ النفقات العمومية والرفع من فعاليتها.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للحسابات لم يتمكن من تحليل التحويلات التي تمت في هذا الإطار، وذلك لعدم توصل المجلس بالبيانات التلخيصية المتعلقة بالاعتمادات التي تم تحويلها في هذا الإطار ولغياب التقارير حول الفعالية المنصوص عليها بالمادة 17 مكررة المشار إليها سلفاً.

#### 5. تجاوز الاعتمادات

بلغت تجاوزات الإعتمادات بالنسبة للميزانية العامة للدولة برسم سنة 2011 مبلغ 5.525,85 مليون درهم، مقابل 3.382,90 مليون درهم سنة 2010 ومبلغ 5.500,87 مليون درهم عن سنة 2009.

و من أجل تغطية هذه التجاوزات، فقد تم فتح اعتمادات تكميلية، همت بالأساس تغطية للتجاوزات المسجلة على مستوى النفقات المتعلقة بأجور الموظفين والأعوان بنسبة 92% في حين أن الإعتمادات التكميلية المتعلقة بالتجاوزات المسجلة على مستوى النفقات المتعلقة بالدين العمومي لم تسجل إلا نسبة 8%.

## 6. إلغاء الاعتمادات

بلغت الإعتمادات التي لم تستعمل من طرف مختلف القطاعات برسم السنة المالية 2011 ما مجموعه 20.896,37 مليون درهم، مقابل 12.644,37 مليون درهم سنة 2010. ويتوزع هذا المبلغ بين الميزانية العامة للدولة بمبلغ 18.087,60 مليون درهم، أي بنسبة 86,56% ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بمبلغ 2.808,77 مليون درهم، أي بنسبة 13,44%.

بالنسبة للميزانية العامة، شكلت اعتمادات التسيير الملغاة هذه السنة ما نسبته 35,44% من مجموع الاعتمادات الملغاة، مقابل نسبة 44,47% برسم السنة الماضية ونسبة 73,83% برسم سنة 2009، وهو ما يبين تطورا إيجابيا في مدى تتبع والتحكم في تنفيذ ميزانية التسيير على مستوى الميزانية العامة للدولة.

أما فيما يرتبط بنفقات الاستثمار فقد بلغت 8.271,33 مليون درهم أي بنسبة تقارب 40% من مجموع الإعتمادات الملغاة.

وفيما يخص الدين العمومي، فقد بلغت الإعتمادات الملغاة ما قدره 2.409,87 مليون درهم، أي ما نسبته 11,53% من حجم الإعتمادات الملغاة. وتتوزع بين استهلاك الدين العمومي متوسط وطويل الأجل بما مجموعه 1.518,81 مليون درهم والفوائد والعمولات بمبلغ 891,05 مليون درهم.

وبخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، تم تسجيل مبلغ 2.808,77 مليون درهم كاعتمادات لم يتم استهلاكها عند نهاية سنة 2011، ويتوزع هذا المبلغ بين اعتمادات الاستثمار بمبلغ 1.473,48 مليون (52%) واعتمادات الاستغلال بمبلغ 1.335,29 مليون درهم (48%).

## ثانيا. تنفيذ قانون المالية لسنة 2012

### I. التوقعات والإنجازات

صدر قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012 بتاريخ 24 جمادى الثانية 1433 الموافق 16 ماي 2012، وهو تاريخ غير اعتيادي لصدور قوانين المالية حسب المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 7.98 لقانون المالية التي تنص على ابتداء السنة المالية في فاتح يناير وانتهائها في 31 دجنبر من نفس السنة. وقد تعذر صدور قانون المالية لسنة 2012 في تاريخه الاعتيادي نظرا لتزامن وضع مشروع قانون المالية ومناقشته في غرفتي البرلمان مع الانتخابات التشريعية المنظمة بتاريخ 25 نونبر 2011 وما تلاها من تجديد أعضاء مجلس النواب وتغيير الحكومة.

وحيث لم يتم التصويت على قانون المالية لسنة 2012 في 31 دجنبر 2011 للظروف الاستثنائية المذكورة، وتطبيقا للفصل 75 من الدستور والمادة 35 من القانون رقم 7.98 المذكور أعلاه، فإن الحكومة أصدرت مرسومين: الأول تحت رقم 2.11.745 (فاتح يناير 2012 – الجريدة الرسمية عدد 6008 مكرر) ويتعلق بفتح الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية والقيام بالمهام المنوطة بها، والثاني تحت رقم 2.11.746 (نفس عدد الجريدة الرسمية) يهتم استخلاص بعض الموارد برسم سنة 2012.

ويسمح المرسوم الأول بفتح الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية والقيام بالمهام المنوطة بها على أساس ما هو مقترح بالميزانية المعروضة بقصد الموافقة، فيما يأذن المرسوم الثاني بالاستمرار في استخلاص المداخل طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، باستثناء المداخل المقترح إلغاؤها في مشروع قانون المالية، فيما تستخلص المداخل التي ينص المشروع على تخفيض مقدارها على أساس المقدار الجديد. ويبين الجدول الآتي مجموع العمليات المأذون بها بمقتضيات هذين المرسومين:

## العمليات المأذون بها بمقتضى مرسوم فتح الاعتمادات ومرسوم الاستمرار في استخلاص المداخل

الإعتمادات المفتوحة			الموارد
171 297 180 000,00	نفقات التسيير		يستمر استخلاص الموارد عن السنة المالية 2012، والأسعار ووفق الشروط المقررة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل المطبقة عليها، مع مراعاة بعض التعديلات في تعريف الرسوم الجمركية (تعديل واحد)، وفي بعض أحكام المدونة العامة للضرائب (14 تعديل)
57 015 672 000,00	اعتمادات الأداء	نفقات الاستثمار	
29 020 900 000,00	اعتمادات الالتزام		
42 743 103 000,00	نفقات الدين العمومي		
300 076 855 000,00	مجموع اعتمادات الميزانية العامة		
1 904 999 000,00	نفقات الاستغلال		
741 710 000,00	اعتمادات الأداء	مرافق الدولة	
142 000 000,00	اعتمادات الالتزام	نفقات الاستثمار	
2 788 709 000,00	مجموع اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		
51 919 054 000,00	الحسابات الخصوصية للخزينة		
354 784 618 000,00	المجموع العام		

وهكذا أسفر تنفيذ قانون المالية لسنة 2012 عن تسجيل زيادة التكاليف على الموارد قدرها 6.794,3 مليون درهم، نتجت عن مجموع العجز المسجل على مستوى الميزانية العامة للدولة (20.304,7 مليون درهم) والفائض المسجل في الحسابات الخصوصية للخزينة (9.606,24 مليون درهم) وكذا على مستوى ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (3.904,16 مليون درهم).

وبخصوص الموارد المتوقعة، فقد حددها قانون المالية في مبلغ 314.511,87 مليون درهم، بينما بلغت التحصيلات ما قدره 332.973,61 مليون درهم، وهو ما يشكل نسبة تحصيل مقارنة مع توقعات قانون المالية في حدود 105,87%، وتتنوع التحصيلات ما بين الميزانية العامة للدولة بمبلغ 264.940,32 مليون درهم (أي بنسبة تحصيل 104,51%) ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بمبلغ 6.073,47 مليون درهم (أي بنسبة تحصيل 229,24%) والحسابات الخصوصية للخزينة بمبلغ 61.959,82 مليون درهم، (أي بنسبة تحصيل 110,84%).

فيما يخص النفقات، فقد بلغت الإعتمادات المفتوحة في إطار قانون المالية 346.769,69 مليون درهم، أدخلت عليها تغييرات لتصبح الإعتمادات النهائية 441.087,35 مليون درهم، أي بزيادة إجمالية قدرها 27,2%. وقد تباينت نسب هذه التغييرات حسب مكونات قانون المالية، وذلك على النحو التالي:

- تغيرت اعتمادات الميزانية العامة بنسبة زيادة 10,63% في المتوسط: بينما عرفت اعتمادات الاستثمار زيادة 35,10% واعتمادات التسيير زيادة 5,34%، لم تعرف اعتمادات الدين العمومي أي تغيير؛
- ارتفعت اعتمادات الحسابات الخصوصية للخزينة بنسبة 112,09%؛
- عرفت ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ارتفاعا بنسبة 168,03%.

ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى فتح اعتمادات إضافية<sup>42</sup> أثناء سنة 2012 بمبلغ 10 مليارات درهم وإلى الإعتمادات المرحلة من سنة 2011 إلى 2012 بمبلغ 18,77 مليار درهم وأموال المساعدة بمبلغ 2,02 مليار درهم، وكذا رفع سقف تكاليف كل من الحسابات الخصوصية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

فيما يتعلق بالنفقات المنجزة (النفقات المأمور بصرفها)، فقد بلغت سنة 2012 ما قدره 339.767,91 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز إجمالي في حدود 77,03% مقارنة مع الإعتمادات النهائية، غير أن نسبة إنجاز النفقات اختلفت بشكل واضح بين المكونات الثلاث لقانون المالية، كما تباينت بين ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار، كما يبين ذلك الجدول التالي:

<sup>42</sup> مرسوم 2.12.595 بتاريخ 16 أكتوبر 2012 بفتح اعتمادات إضافية لفائدة ميزانية التسيير - التكاليف المشتركة.

## نسب إنجاز النفقات حسب مكونات قانون المالية 2012

(بملايين الدراهم)

نسبة الإنجاز (%)	النفقات المنجزة	الاعتمادات النهائية	مكونات قانون المالية
100,01	197.879,94	197.869,65	التسيير
59,56	47.584,23	79.886,95	الاستثمار
93,07	39.780,86	42.743,10	نفقات الدين العمومي
89,00	285.245,03	320.499,70	مجموع الميزانية العامة
52,51	1.689,02	3.216,67	الاستغلال
24,16	480,29	1.987,99	الاستثمار
41,68	2.169,31	5.204,66	مجموع ميزانيات م. د.م.م.
45,37	52.353,58	115.382,99	الحسابات الخصوصية للخزينة
77,03	339.767,92	441.087,35	مجموع النفقات في قانون المالية

تجدر الإشارة إلى أن نسب الإنجاز هذه لا تعطي صورة حقيقية حول التنفيذ الفعلي والنهائي لجميع النفقات، إذ أن نسبة مهمة منها تتعلق بإمدادات أو إعانات تتحملها الميزانية العامة للدولة (حوالي 45 مليار درهم) وتوجه إلى أجهزة عمومية أو ميزانيات موازية (الحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ومؤسسات أخرى لا تدرج ميزانياتها بالقانون المالي). هذه الإمدادات والإعانات تقيد عند تحويلها إلى حسابات الأجهزة المعنية كنفقة عمومية بنسبة إنجاز 100% في حين أنه لا تعرف نسب إنجازها الحقيقية إلا بالحصول على الكشوفات التفصيلية على مستوى هذه الأجهزة، وهو ما لا يوفره النظام الحالي للمحاسبة العمومية الذي يفتقر للتجميع، إن على مستوى الميزانيات أو المحاسباتي.

ومن خلال المعطيات التي حصل عليها المجلس، وبغض النظر عن مبلغ الإعانات المحوِّلة لصندوق المقاصة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني (التي بلغت ما مجموعه 55,52 مليار درهم والتي تبقى مبررة حسب نظام المقاصة الذي كان معمولاً به سنة 2012) فقد تحملت الميزانية العامة للدولة مبلغ مهمة على شكل إمدادات وإعانات تم اقتطاعها من فصل التكاليف المشتركة وكذا الميزانيات القطاعية، بلغت ما مجموعه 45,29 مليار درهم، استقادت منها بالأساس الحسابات الخصوصية للخزينة (18,15 مليار درهم) والمؤسسات العمومية (17,36 مليار درهم). ويبين الجدول أسفله توزيع الإعانات والإمدادات:

### الجهات المستفيدة من الإعانات والإمدادات المتحملة من الميزانية العامة

(بملايين الدراهم)

النسبة المئوية (%)	مبلغ الإعانات والإمدادات	الجهة المستفيدة من الإعانات
40,08	18 150,89	الحسابات الخصوصية للخزينة
38,33	17 361,36	الشركات والمؤسسات العمومية
2,26	1 021,51	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
19,34	8 757,47	مؤسسات وهيئات أخرى
100	45 291,23	المجموع

## 1. الميزانية العامة للدولة

### الموارد

بلغت الموارد المحصلة برسم سنة 2012 ما مجموعه 264.940,32 مليون درهم، مقابل 245.760,26 مليون درهم سنة 2011، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 7,80% وهي نسبة أقل مما سجله نمو التحصيلات بين 2010 و2011 والذي بلغ نسبة 10,47%. كما عرفت نسبة التحصيل مقارنة بالتقديرات انخفاضا بخمس نقاط في سنة 2012 مقارنة مع 2011 إذ تراجعت من 108,49% إلى 103,51%.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن التحصيلات المشار إليها أعلاه، في إطار حسابات المحاسبين العموميين عن السنة المالية 2012، تشمل تلك المرتبطة بهذه السنة إضافة إلى تلك الخاصة بالباقي تحصيله إلى غاية 31 دجنبر 2011 والمتعلقة بالسنوات السابقة.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة من الضرائب والرسوم المشابهة المحصلة تعرف عدة اقتطاعات قبل تسجيل المبلغ الصافي على مستوى الحساب العام للمملكة ومشروع قانون التصفية، وهو ما يخالف مقتضيات المادة التاسعة من القانون التنظيمي رقم 7-98 المتعلق بقانون المالية الذي ينص على احتساب مبالغ الحاصلات كاملة دون مقاصة بين المداخل والنققات.

وقد بلغ إجمالي الضرائب والرسوم المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب برسم سنة 2012 ما يناهز 164.342,24 مليون درهم، خصم من هذا المبلغ ما يقرب من 14.595,61 مليون درهم على شكل ضرائب ورسوم محصلة لفائدة الجماعات الترابية، ونققات ضريبية تتعلق بالأساس بالتخفيضات والإلغاءات والإرجاعات الضريبية<sup>43</sup> لبلغ مجموع الضرائب والرسوم المشابهة الصافية ما مجموعه 149.746,63 مليون درهم. وقد تم توزيع هذه الحصيلة على النحو التالي:

- مبلغ 22.431,56 مليون درهم لفائدة الحساب الخصوصي للخزينة "حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة"؛
- مبلغ 724,88 مليون درهم لفائدة الحساب الخصوصي للخزينة "الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات"؛
- مبلغ 638,07 مليون درهم لفائدة الحساب الخصوصي للخزينة "مرصقات المصالح المالية"؛
- مبلغ 125.952,11 مليون درهم لفائدة الميزانية العامة.

وإذا كانت المبالغ المرصودة لكل من الصندوق المتعلق "بحصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" وكذا الصندوق الخاص "بحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات" يتم تتبعها عند تنفيذ نفقات الحسابين الخصوصيين المتعلقين بهما، فإن المبالغ الموجهة لحساب "مرصقات المصالح المالية" لا تخضع لقواعد المحاسبة العمومية من حيث تنفيذها.

كما أن عملية توزيع المبالغ المرصودة للحسابين الخصوصيين المتعلقين بالجماعات المحلية والجهات تتم بناء على نسب محددة بقانون، في حين أن نسبة الاقتطاعات من موارد الضرائب والرسوم المشابهة لفائدة "مرصقات المصالح المالية" يتم احتسابها، حسب كل نوع، على أساس معاملات (coefficients) يحددها المدير العام للضرائب كل سنة.

<sup>43</sup> لم يتسن للمجلس الأعلى للحسابات التأكد من هذه النفقات الضريبية لكون الوثائق العامة المدلى بها من طرف الخازن العام للمملكة إلى المجلس في هذا الإطار لم يتم إرفاقها بالوثائق المثبتة لمبالغ هذه النفقات.

ويبين الجدول التالي توزيع الموارد المتوقعة والموارد المحصلة للسنة المالية 2012:

### توزيع الموارد المتوقعة والموارد المحصلة حسب نوعية المداخيل للسنة المالية 2012

(بملايين الدراهم)

بيان الموارد	التقديرات	التحصيلات	نسبة التحصيل
<b>I- المداخيل الجبائية</b>	<b>171 062,90</b>	<b>176 368,46</b>	<b>103,10%</b>
*الضريبة على القيمة المضافة	53 457,00	52 339,86	97,91%
*الضريبة على الشركات	41 543,00	43 187,26	103,96%
*الضريبة على الدخل	28 959,00	33 418,11	115,40%
*الرسوم الداخلية على الاستهلاك	22 166,50	22 731,77	102,55%
*الرسوم الجمركية	9 913,00	9 002,88	90,82%
*رسوم التسجيل والتمبر	10 240,00	11 536,77	112,66%
*المداخيل الجبائية الأخرى	4 784,40	4 151,82	86,78%
	-	-	
<b>II- المداخيل غير الجبائية</b>	<b>84 898,73</b>	<b>88 571,86</b>	<b>104,33%</b>
*حصيلة الاقتراض	64 500,00	66 622,27	103,29%
* عوائد مؤسسات الاحتكار والأرباح الآتية من الشركات ذات المساهمة العمومية والمساهمات المالية للدولة وأتوى احتلال الأملاك العامة	11 235,73	11 488,73	102,25%
* حصيلة تقويت مساهمات الدولة	3 200,00	3 291,60	102,86%
*مداخيل أخرى غير جبائية	5 963,00	7 169,26	120,23%
<b>المجموع</b>	<b>255 961,63</b>	<b>264 940,32</b>	<b>103,51%</b>

من خلال تحليل المعطيات المتعلقة بتطور المداخيل المحصلة بين سنة 2011 و2012، يتبين أن تحصيل المداخيل الجبائية برسم السنة المالية 2012 عرف ارتفاعاً بنسبة 6,28% مقارنة مع سنة 2011، بينما سجل مستوى تحصيل المداخيل غير الجبائية ارتفاعاً بلغ 11%.

بخصوص المداخيل الجبائية، فقد بلغت ما يقرب من 176.368,46 مليون درهم متجاوزة بذلك التوقعات التي حددها القانون المالي لسنة 2012 في مبلغ 171.062,9 مليون درهم، أي بنسبة تحصيل في حدود 103,1%، وهي تقريباً نفس النسبة التي سجلت سنة 2011. وتمثل هذه المداخيل 66,57% من مجموع الإيرادات المحصلة هذه السنة مقابل نسبة 67,53% برسم سنة 2011.

ويلاحظ أن جل الضرائب قد سجلت تحصيلات تجاوزت التوقعات باستثناء الرسوم الجمركية التي بلغت نسبة تحصيلها 90,82%، والضريبة على القيمة المضافة بنسبة تحصيل بلغت 97,91% مقارنة مع تقديرات القانون المالي لسنة 2012. وفيما عدا الرسوم الجمركية (ناقص 1,28 مليار درهم) والمداخيل الجبائية الأخرى (ناقص 1,98 مليار درهم)، فإن المداخيل الجبائية الأخرى سجلت منحنى تصاعدياً في حجم المبالغ المحصلة مقارنة مع سنة 2011.

أما بالنسبة للمداخيل غير الجبائية فهي تمثل 33,43% من المداخيل المحصلة سنة 2012 مقابل 32,47% برسم السنة المالية 2011، وقد سجلت نسبة تحصيل 104,33% مقارنة مع التوقعات، مقابل 119,56% سنة 2011. وقد بلغت هذه المداخيل 88.571,86 مليون درهم، مقابل 79.806,24 مليون درهم برسم سنة 2011، أي بارتفاع قدره 10,98%. ويرجع هذا التحسن الملموس إلى نسب التحصيل العالية التي تم تسجيلها على مستوى كل المداخيل.

ويعزى ارتفاع النسبة الإجمالية للتحصيل (103,51%) إلى استخلاص مجموعة من الموارد بنسب فاقت التوقعات بكثير، كما هو الشأن بالنسبة للموارد المبينة في الجدول التالي:

### موارد ذات نسب تحصيل عالية

(بملايين الدراهم)

بيان الموارد	التقديرات	التحصيل	فائض التحصيلات عن التقديرات	نسبة التحصيل %
موارد متنوعة -وزارة المالية -مديرية الشؤون الإدارية والعامه	0,14	1,51	1,37	1075,35
موارد متنوعة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة	5,50	43,13	37,63	784,16
ديون الخزينة المتقادمة	40,00	185,63	145,63	464,07
أتاوى الصيد داخل الأملاك العامة البحرية	0,35	1,51	1,16	431,89
موارد متنوعة -وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	1,80	6,97	5,17	387,37
موارد متنوعة -إدارة الدفاع الوطني	2,00	6,98	4,98	348,79
موارد متنوعة -الإدارة العامة للأمن الوطني	0,19	0,64	0,45	337,98
موارد متنوعة ناتجة عن تخفيف النفقات	2,00	6,51	4,51	325,71
الغرامات التصالحية ما عدا الغرامات المحكوم بها قضائيا	150,00	344,87	194,87	229,91
موارد متنوعة -وزارة الفلاحة والصيد البحري	2,00	3,88	1,88	193,82
الرسم المفروض على رخص التنقيب عن المناجم	4,00	7,28	3,28	182,11
موارد متنوعة -وزارة الداخلية	2,50	4,23	1,73	169,24
المسترجعات من الأجور والمرتببات	100,00	155,08	55,08	155,08
الغرامات المترتبة عن التأخير في الأداء	486,00	691,20	205,20	142,22
رسوم نقل الملكية	5.863,03	7.880,03	2.017,03	134,40
الضريبة على الدخل	28.959,00	33.418,11	4.459,11	115,40
التمير المفروض على الوثائق المتعلقة بالسيارات	770,00	880,92	110,92	114,41
جوازات السفر	190,00	212,58	22,58	111,89
الموارد الآتية من بنك المغرب	830,00	902,92	72,92	108,79
الرسم المفروض على التبغ المصنع	7.500,00	8.152,66	652,66	108,70
الاقتراضات الداخلية المتوسطة والطويلة الأجل	44.500,00	46.639,91	2.139,91	104,81
الضريبة على الشركات	41.543,00	43.187,26	1.644,26	103,96
أتاوى أنبوب الغاز	2.067,00	2.145,80	78,80	103,81
الأرباح الآتية من شركة "المجمع الشريف للفوسفاط" ش.م.	4.000,00	4.143,87	143,87	103,60
الضريبة على القيمة المضافة للاستيراد	31808,00	32766,10	958,10	103,01



كما لوحظ أن مجموعة من الإيرادات لم تكن متوقعة بقانون المالية برسم سنة 2012 وسجلت مع ذلك مبالغ مهمة كما هو الشأن بالنسبة للحالات التالية:

### مصادر غير متوقعة في قانون المالية

(بملايين الدراهم)

التحصيل	التقديرات	بيان الموارد
1 583,99	للتذكرة	مبلغ المساعدة المرتبطة بمختلف المصالح
661,94	للتذكرة	حصيلة الوصايا والهبات الممنوحة للدولة ولمختلف الإدارات العمومية
273,11	للتذكرة	الأرباح الآتية من المساهمات المالية للدولة في مختلف الشركات
81,68	للتذكرة	استرجاع التسبيق الممنوح من طرف الدولة لفائدة موظفيها ومستخدميهما لأجل تملك مساكن اجتماعية
51,85	للتذكرة	الموارد الآتية من فاعلين في ميدان الاتصالات
47,41	للتذكرة	موارد متنوعة - مديرية الخزينة والمالية الخارجية
38,48	للتذكرة	حاصلات بيع الأثاث والحطام والمعدات غير الصالحة للاستعمال
29,22	للتذكرة	الأتاوة المستحقة على احتلال الأملاك العامة - وزارة التجهيز والنقل
22,96	للتذكرة	موارد متنوعة - مديرية الضرائب
16,27	للتذكرة	المبالغ التي تزجها الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية من الاعتمادات غير المستعملة المرصدة لشراء السيارات
7,98	للتذكرة	رسم معايرة الموازين والمقاييس - وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة
5,91	للتذكرة	موارد جبائية استثنائية - مديرية الضرائب
5,01	للتذكرة	بطاقة التعريف
1,56	للتذكرة	الرسم المفروض على العقود والاتفاقات
1,11	للتذكرة	موارد متنوعة - وزارة التربية الوطنية
1,11	للتذكرة	رسوم التحليل بالمختبرات - وزارة الفلاحة والصيد البحري

وفي المقابل، يلاحظ أن بعض الموارد سجلت سنة 2012 نسب تحصيل ضعيفة بالمقارنة مع التقديرات. ويبين الجدول البعض منها:

موارد لم يتم استخلاصها أو ذات نسبة تحصيل متوسطة أو ضعيفة برسم سنة 2012

(بملايين الدراهم)

بيان الموارد	تقديرات المداخيل	التحصيل	العجز	نسبة التحصيل %
الرسوم على العقود	0,20	0,00	-0,20	0,00
الضريبة على القيمة المضافة في الداخل (مديرية الجمارك والضرائب غير المباشرة)	782,00	0,00	-782,00	0,00
حصيلة المصادرات	25,00	0,00	-25,00	0,00
موارد متنوعة - مديرية المنشآت العامة والخصوصية	100,00	0,00	-100,00	0,00
المساهمة المتعلقة بالصيد البحري	42,00	0,00	-42,00	0,00
موارد متنوعة من مصلحة السجون	0,15	0,00	-0,15	0,00
الموارد الآتية من البنك المركزي الشعبي	96,73	0,00	-96,73	0,00
الموارد الآتية من مجلس القيم المنقولة	50,00	0,00	-50,00	0,00
الرسوم المستوفاة عن أوسمة المملكة	0,05	0,00	-0,05	0,29
موارد متنوعة - وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة	0,02	0,00	-0,02	0,29
هبات	1.200,00	7,79	1.192,21	0,65
إتاوات الصيد البحري	406,80	3,17	-403,63	0,78

3,66	-0,96	0,04	1,00	موارد متنوعة -وزارة التعليم العالي
6,16	-41,95	2,75	44,70	الأرباح الناتجة عن مساهمات الدولة في الشركات والهيئات الدولية
22,55	-0,77	0,23	1,00	موارد متنوعة -مديرية الأملاك المخزنية
23,54	-1,15	0,35	1,50	الخرائط والوثائق
50,00	-2,00	2,00	4,00	الموارد الآتية من المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
50,56	-309,96	317,04	627,00	الزيادة المترتبة عن عدم الإقرار أو التأخير أو النقص في الإقرار
56,46	-0,04	0,06	0,10	استرداد مبالغ التوريدات الصيدلانية والمعدات ومصاريف العلاج والمقام في المؤسسات الصحية
56,65	-13,01	16,99	30,00	موارد متنوعة -المنذوبية السامية للمياه والغابات
57,19	-0,86	1,14	2,00	موارد متنوعة -وزارة العدل
57,72	-710,25	969,75	1.680,00	الرسوم المفروضة على العقود الأخرى
58,05	-41,95	58,05	100,00	فوائد عن عمليات تبير الخزينة العمومية
65,60	-149,80	285,70	435,50	دخول أملاك الدولة
65,63	-0,02	0,03	0,05	العقوبات والغرامات غير الجبائية
67,56	-469,70	978,30	1.448,00	الزيادة المترتبة عن التأخير
<b>37,35</b>	<b>4.434,40</b>	<b>2.643,40</b>	<b>7.077,80</b>	<b>المجموع</b>

ويستخلص من هذه المعطيات محدودية الأسلوب المتبع في تحديد الموارد المتوقعة ودقة المعطيات التي تم العمل بها أثناء تحضير قانون المالية.

#### ← النفقات

حدد قانون المالية برسم سنة 2012 الاعتمادات النهائية الميزانية العامة للدولة في مبلغ 320.499,70 مليون درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 12,55% بالمقارنة مع سنة 2011 مقابل الزيادة بنسبة 16,51% التي شهدتها هذه الاعتمادات سنة 2011 مقارنة مع سنة 2010.

أما النفقات المنجزة، فقد بلغت 285.245,02 مليون درهم سنة 2012 مقابل 254.270,55 مليون درهم سنة 2011، أي بارتفاع بلغت نسبته 12,18% بعد أن كانت قد سجلت زيادة بنسبة 16,60% سنة 2011 مقارنة مع 2010.

وتنوزع الاعتمادات النهائية والنفقات المنجزة بين مختلف أبواب الميزانية العامة كما يلي:

#### توزيع الاعتمادات النهائية والنفقات المنجزة بين مختلف أبواب الميزانية العامة

(بملايين الدراهم)

الميزانية العامة للدولة	توقعات قانون المالية	الاعتمادات النهائية	النفقات المنجزة	نسبة الانجاز
نفقات التشغيل	187.840,48	197.869,65	197.879,94	100,01%
نفقات الاستثمار	59.132,67	79.886,95	47.584,23	59,56%
نفقات الدين العمومي	42.743,10	42.743,10	39.780,86	93,07%
<b>مجموع الميزانية العامة</b>	<b>289.716,25</b>	<b>320.499,70</b>	<b>285.245,03</b>	<b>89,00%</b>

وتجدر الإشارة إلى أن المعطيات المقدمة للمجلس الأعلى للحسابات والمتعلقة بتنفيذ النفقات لم تتضمن معلومات عن طبيعة النفقات، وخاصة ما يتعلق منها بالتبويب الاقتصادي والوظيفي الذي اعتمده قانون المالية الأصلي على مستوى المصنفات الموازناتية (الميزانية العامة) لمختلف القطاعات. وقد حالت هذه الوضعية دون تمكين المجلس الأعلى للحسابات من تحليل تنفيذ قانون المالية من الناحيتين الوظيفية والاقتصادية.

## 1.1. نفقات التسيير

بلغت اعتمادات التسيير المفتوحة برسم سنة 2012 ما قدره 187.840,48 مليون درهم مقابل 151.993,80 مليون درهم سنة 2011، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 23,58% بعد الزيادة بنسبة 9,92% التي تم تحقيقها برسم سنة 2011 مقارنة مع 2010.

وبلغت نفقات التسيير المنجزة خلال سنة 2012 ما مجموعه 197.879,94 مليون درهم مقابل 171.995,80 مليون درهم سنة 2011، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 15,05%. وانخفضت نسبة تجاوز الاعتمادات، حيث مثلت النفقات المنجزة نسبة 100,01% من الاعتمادات النهائية، مقابل 113,16% خلال السنة الماضية.

ويعزى الارتفاع في نفقات التسيير إلى الزيادة التي سجل على مستوى نفقات التحويلات المشتركة (22,16%) ونفقات الموظفين والأعوان التي عرفت ارتفاعا بنسبة 9,29%، بالإضافة الارتفاع إلى الذي لوحظ على مستوى نفقات المعدات والنفقات المختلفة (19,02%) بعدما سجلت انخفاضا بنسبة (8,66%) السنة الماضية. وتتوزع هذه النفقات كما يلي:

بملايين الدراهم

أنصاف نفقات التسيير	النفقات المنجزة		نسبة الزيادة أو الانخفاض
	2012	2011	
الموظفون والأعوان	96.646,48	88 430,02	9,29%
التحويلات المشتركة	72.946,05	59 711,89	22,16%
المعدات والنفقات المختلفة	27.743,95	23 310,43	19,02%
القائمة المدنية ومخصصات السيادة	543,46	543,46	0,00%
<b>المجموع</b>	<b>197.879,94</b>	<b>171 995,80</b>	<b>15,05%</b>

من خلال هذه المعطيات يتبين أن نفقات الموظفين والأعوان استأثرت سنة 2012 بما يقارب نصف نفقات ميزانية التسيير (48,84%)، في حين لم تتجاوز النفقات المنجزة على مستوى المعدات والنفقات المختلفة نسبة 14%.

فيما يخص التحويلات المشتركة، فقد شكلت النفقات المتعلقة بها أزيد من 36% من ميزانية التسيير وهي نسبة مقاربة لما تحقق برسم سنة 2011، حيث استأثرت الاعتمادات النهائية المرصودة للتحويلات المشتركة على 37,12% من مجموع الاعتمادات النهائية المخصصة للتسيير في إطار الميزانية العامة.

فيما يخص نسبة إنجاز نفقات التسيير، خاصة نفقات المعدات والنفقات المختلفة والتحويلات المشتركة، يلاحظ أن جزء مهما منها يصرف على شكل إعانات وإمدادات لميزانيات موازية) حسابات خصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ومؤسسات عمومية (ويحتسب على أنها نفقات منجزة بنسبة 100%)، بينما لا يمكن التثبيت من مآلها ونسب إنجازها النهائية إلا بالرجوع إلى الوثائق المحاسبية الخاصة بهذا النوع من العمليات. وقد قدرت مبالغ هذه الإعانات والإمدادات برسم سنة 2012، والتي يمكن اعتبارها تحويلات من الميزانية العامة إلى الميزانيات الأخرى للدولة بما مجموعه 13.128,13 مليون درهم.

## 2.1. نفقات الاستثمار

بلغت اعتمادات الأداء المفتوحة برسم ميزانية الاستثمار لسنة 2012 مبلغ 59.132,67 مليون درهم بزيادة حوالي 10% مقارنة مع سنة 2011 التي سجلت مبلغ 53.858,75 مليون درهم و53.784,80 مليون درهم سنة 2010.

وقد بلغت الاعتمادات النهائية برسم السنة المالية 2012 ما قدره 79.886,95 مليون درهم بعد إضافة اعتمادات الأداء المرحلة عن السنة المالية 2011 بقيمة 18.777,57 مليون درهم وأموال المساعدة بقيمة 1.976,71 مليون درهم.

وقد بلغت التزامات سنة 2012 ما قدره 49.522,46 مليون درهم، أي 81,04% من مجموع الاعتمادات المفتوحة برسم سنة 2012 (61.109,38 مليون درهم)، بينما بلغت الاعتمادات الملغاة مبلغ 11.589,92 مليون درهم وهو ما يمثل حوالي 19% من مجموع الاعتمادات.

كما يتبين أن نسبة الالتزام لم تتجاوز 50% بالنسبة لسنة قطاعات وزارية وهي وزارة التربية الوطنية، ووزارة الشباب والرياضة، والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج، والوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

وقد بلغت نفقات الاستثمار المنجزة لسنة 2012 ما مجموعه 47.584,23 مليون درهم مقابل 47.697,63 مليون درهم سنة 2011 و47.586,62 مليون درهم سنة 2011، مسجلة بذلك شبه استقرار خلال السنوات الأخيرة.

ويلاحظ أن النسبة العامة لاستهلاك مجموع الاعتمادات النهائية (النفقات المأمور بصرفها) مازالت تتدهور السنة تلو الأخرى، حيث لم تتجاوز هذه السنة نسبة 59,56% مقابل نسبة استهلاك بلغت 65% سنة 2011، و68,73% سنة 2010، و74,18% سنة 2009. وتختلف نسبة استهلاك الاعتمادات من قطاع لآخر. وهكذا توزعت هذه النسب كما هو مبين في الجدول التالي:

#### نسبة استهلاك اعتمادات الاستثمار حسب القطاعات الوزارية

نسبة استهلاك الاعتمادات النهائية	القطاعات الوزارية أو المؤسسات
100,00%	رئيس الحكومة
99,40%	البلاط الملكي
97,30%	مجلس المستشارين
93,81%	وزارة الاتصال
86,37%	وزارة السياحة
80,62%	وزارة الاقتصاد والمالية - التحملات المشتركة
75,37%	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة
68,65%	وزارة التجهيز والنقل
66,69%	المجلس الاقتصادي والاجتماعي
64,45%	إدارة الدفاع الوطني
61,81%	المنذوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير
61,70%	المنذوبية السامية للتخطيط
60,19%	وزارة الصناعة التقليدية
59,96%	وزارة الفلاحة والصيد البحري
54,81%	وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة
51,96%	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة
51,03%	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
50,81%	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة
49,00%	وزارة الثقافة
46,91%	وزارة التشغيل والتكوين المهني
44,43%	المنذوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر
41,92%	وزارة الصحة
41,61%	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة
40,95%	وزارة الداخلية
39,82%	وزارة الاقتصاد والمالية
36,20%	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون
33,42%	وزارة التربية الوطنية
32,20%	الأمانة العامة للحكومة
30,05%	المحاكم المالية
28,16%	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
27,66%	المنذوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

وزارة الشباب والرياضة	26,72%
وزارة العدل والحريات	26,23%
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج	22,28%
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	22,09%
الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	16,20%
المنووبة العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	13,10%
مجلس النواب	5,15%
<b>مجموع نفقات الاستثمار في الميزانية العامة</b>	<b>59,56%</b>

غير أن هذه النسب تتسم بالعمومية إذ تتضمن في جزء منها استهلاك الاعتمادات المرحلة من السنوات الفارطة. وفي هذا الصدد، وأمام عدم توصله من مصالح وزارة المالية بالبيانات التفصيلية المتعلقة بالاعتمادات المرحلة، فإن المجلس الأعلى للحسابات لا يمكنه تحديد النسب الحقيقية للإنجازات المتعلقة بميزانية الاستثمار برسم السنة المالية 2012 وتقييم وتيرة الإنجاز المتعلقة بالاعتمادات المرحلة والتي تخص مشاريع انطلق إنجازها قبل سنة 2012.

وقد بلغ مجموع اعتمادات الأداء المتوفرة 32.302,72 مليون درهم نهاية سنة 2012. وفي ظل غياب البيانات المتعلقة بترحيل الاعتمادات إلى سنة 2013، يمكن احتساب الترحيلات انطلاقاً من اعتمادات الأداء بخضم النفقات المنجزة وكذا الاعتمادات الملغاة، مما يجعل مجموع الاعتمادات المرحلة إلى سنة 2013 يبلغ 20.715 مليون درهم، دون الأخذ بعين الاعتبار إمكانية إلغاء الاعتمادات التي لم تكن محل التزامات مؤشر عليها إلى غاية 31 ديسمبر 2012، وكذا اعتمادات الاستثمار المرحلة المتعلقة بالصفقات المنتهية الإنجاز.

### 3.1. نفقات الدين العمومي للخرينة

بلغت قيمة الدين العمومي للخرينة مع نهاية السنة المالية 2012 ما يقارب 493,7 مليار درهم، مسجلاً بذلك ارتفاعاً نسبته 14,57% تقريباً مقارنة مع سنة 2011 (430,9 مليار درهم). كما سجل ارتفاعاً على مستوى نسبة المديونية في الناتج الداخلي الخام، إذ بلغت 59,6% سنة 2012 مقابل 53,7% عن السنة التي سبقتها، أي أنها تفاقمت بست نقاط خلال السنة الواحدة. وتتنوع حجم الدين العمومي للخرينة بين:

- الدين الداخلي للخرينة، بمجموع 376,8 مليار درهم (76% من مجموع قيمة الدين العمومي للخرينة) مسجلاً بذلك نسبة 45,5% من الناتج الداخلي الخام؛
- الدين الخارجي للخرينة بقيمة بلغت 116,9 مليار درهم (24% من مجموع قيمة الدين العمومي للخرينة) وهو ما يمثل 14,11% من الناتج الداخلي الخام.

وقد بلغت حصيلة الإقتراضات سنة 2012 ما قدره 66.622,27 مليون درهم مقابل 48.060,22 مليون درهم سنة 2011، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 39% بعد أن سجلت سنة 2011 تراجعاً بنسبة 6,80% مقارنة مع 2010. وتتنوع حصيلة الإقتراضات أساساً ما بين الإقتراضات الداخلية المتوسطة والطويلة الأجل (46.639,91 مليون درهم) التي سجلت ارتفاعاً بنسبة 24% مقارنة مع سنة 2011، والإقتراضات الخارجية (19.982,35 مليون درهم) التي سجلت بالمقابل ارتفاعاً بنسبة 93% مقارنة مع سنة 2011. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون التصفية وكذا الحساب العام للمملكة برسم سنة 2012 لم يتضمن أي معطيات حول قيمة الإقتراضات الداخلية ذات الأمد القصير (أقل من سنتين). وقد كلفت هذه الإقتراضات، التي لا يتم احتسابها كموارد للميزانية، أزيد من 4.457,48 مليون درهم كقوائد و27,74 مليون درهم كعمولات.

وقد بلغت نفقات الدين العمومي للخرزينة المنجزة 39.780,86 مليون درهم، 51,67% منها كنفقات استهلاك الدين العمومي للخرزينة و48,33% كنفقات تتعلق بالفوائد والعمولات. وهكذا، فقد شكلت نفقات الدين المنجزة برسم سنة 2012 حوالي 14% من مجموع نفقات الميزانية العامة للدولة مقابل 13,60% سنة 2011.

وتتوزع نفقات الدين العمومي للخرزينة المنجزة ما بين الدين العمومي الخارجي والدين العمومي الداخلي على الشكل التالي:

#### توزيع نفقات الدين العمومي للخرزينة بين الدين الخارجي والدين الداخلي

(بملايين الدراهم)

النسبة المئوية	النفقات المنجزة				عناصر الدين العمومي للخرزينة	
	المجموع	نسبة الإيجاز %	الدين الداخلي	نسبة الإيجاز %		الدين الخارجي
51,67	20 556,14	48,49	15 707,16	65,64	4 848,98	استهلاك الدين العمومي
48,33	19 224,72	51,51	16 686,88	34,36	2 537,84	نفقات الفوائد والعمولات
100,00	39 780,86	100,00	32 394,04	100,00	7 386,82	المجموع

وقد بلغ جاري الدين العمومي، الذي يدخل في نطاقه الدين العمومي للخرزينة والديون المضمونة من طرف الدولة، ما مجموعه 591,85 مليار درهم بنهاية سنة 2012، مقابل 520,47 مليار درهم عند متم سنة 2011 أي بزيادة قيمتها 71,38 مليار درهم تقريبا وهو ما يمثل زيادة بنسبة 13,71% مقارنة مع السنة السابقة. ويعد هذا الارتفاع هو الأعلى خلال الثماني السنوات الأخيرة. وهكذا بلغت نسبة الدين العمومي من الناتج الداخلي الخام ما يقرب من 71,52%، مسجلة بذلك ارتفاعا بسبع نقاط في ظرف سنة. ويمكن رصد تطور الدين العمومي بين سنة 2004 و2012 من خلال الجدول التالي:

#### تطور الدين العمومي ما بين 2004 و2012

(بملايير الدراهم)

السنة المالية	الناتج الداخلي الخام	الدين الخارجي		الدين الداخلي		مجموع الدين العمومي	
		نسبة الدين الخارجي مقارنة مع الناتج الداخلي الخام %	المبلغ	نسبة الدين الداخلي مقارنة مع الناتج الداخلي الخام %	المبلغ	نسبة مجموع الدين مقارنة مع الناتج الداخلي الخام %	المبلغ
2004	505,01	22,83	115,31	44,37	224,08	67,20	339,39
2005	527,68	21,96	115,87	48,98	258,47	70,94	374,34
2006	577,34	20,08	115,93	46,08	266,06	66,16	381,99
2007	615,37	19,83	122,04	42,87	263,83	62,71	385,87
2008	688,84	19,39	133,55	37,39	257,55	56,78	391,10
2009	732,45	20,79	152,27	36,38	266,44	57,17	418,71
2010	764,30	22,73	173,74	38,22	292,12	60,95	465,86
2011	814,98	23,20	189,11	40,66	331,34	63,86	520,45
2012	827,50	25,71	212,71	45,82	379,14	71,52	591,85

المصدر: مديرية الخزينة والتمويلات الخارجية

## 2. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

### ← موارد ونفقات الاستغلال

حصرت التقديرات النهائية لموارد الاستغلال المتعلقة بمجموع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة سنة 2012 في مبلغ 3.474,64 مليون درهم مقابل توقعات أولية قدرها 1.907,65 مليون درهم، أي بزيادة نسبتها 82,14%. وقد بلغت الموارد المحصلة سنة 2012 ما قدره 3.847,86 مليون درهم مسجلة بذلك نسبة تحصيل قدرها 110,74%. وقد سجلت مداخيل هذه المرافق تراجعاً طفيفاً بنسبة 9,81% مقارنة مع نتائج سنة 2011.

ويستخلص من المعطيات المقدمة في هذا الصدد أن:

- التقديرات الأولية برسم السنة المالية 2012 لأغلب المرافق تعادل التقديرات الأولية المسجلة برسم السنة المالية 2011 بالرغم من وجود تغييرات جد مهمة في ميزانيات هذه المرافق خلال السنتين السابقتين.
- ما يقرب من 37% من مجموع موارد الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة هي نتاج مرافق تابعة لأربع وزارات فقط وهي: وزارة الصحة (26,33%) ووزارة التجهيز والنقل (25,72%) وإدارة الدفاع الوطني (15,87%) ووزارة التشغيل والتكوين المهني (4,92%)؛
- إن الموارد المحصلة فاقت التقديرات الأولية بنسب جد مهمة، إذ وصلت في بعض الحالات سبع مرات توقعات القانون المالي (الأمانة العامة للحكومة بنسبة 727,91%، ووزارة التجهيز والنقل بنسبة 618,63%، ووزارة التشغيل والتكوين المهني بنسبة 314,39%...). يستنتج من هذه المعطيات عدم دقة توقعات هذا النوع من المداخل، مما يطرح معه إشكالية المنهجية المعتمدة في تقدير مداخل هذه المصالح.

فيما يخص النفقات، حدد القانون المالي لسنة 2012 سقفها الأصلي (تقديرات قانون المالية) في مبلغ 1.907,65 مليون درهم، في حين بلغت الاعتمادات النهائية 3.216,67 مليون درهم، إذ بلغ الفارق 1.309,03 مليون درهم (بزيادة 69% مقارنة مع قانون المالية) تمت برمجتها أثناء السنة بواسطة قرارات تنظيمية (رفع سقف التحملات بمبلغ 1.076,80 مليون درهم وبرمجة 232,23 مليون درهم كفائض موارد الاستغلال المرصد لنفقات الاستثمار) وبتنسيق مع مصالح مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية.

أما فيما يخص النفقات المأمور بصرفها سنة 2012، فلم تتجاوز مبلغ 1.689,02 مليون درهم، أي بمعدل استهلاك في حدود 52,51%. ويلاحظ أن 68,81% من الاعتمادات النهائية على مستوى نفقات الاستغلال لمجموع المرافق كانت من نصيب المرافق التابعة لثلاثة قطاعات: وزارة الصحة (27,86%) ووزارة التجهيز والنقل (18,64%) وإدارة الدفاع الوطني (18,64%).

### ← موارد ونفقات الاستثمار

حددت توقعات قانون المالية برسم السنة المالية 2012 موارد الاستثمار في مبلغ 741,71 مليون درهم، مقابل مبلغ 597,01 مليون درهم سنة 2011 أي بزيادة 24,24%. وقد بلغت التقديرات النهائية ما يناهز مبلغ 2.854,75 مليون درهم، أي بزيادة فاقت 285% مقارنة مع توقعات القانون المالي، غير أن المبالغ التي تم تحصيلها فعلياً لم تتجاوز نسبة 77,96%، أي في حدود مبلغ 2.225,61 مليون درهم.

ومن خلال المعطيات المدلى بها، يتبين أن:

- 81,67% من مجموع موارد الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة كانت نتاج مرافق تابعة لأربع وزارات: وزارة التجهيز والنقل (59,79%) ووزارة الاقتصاد والمالية (9,56%) ووزارة الفلاحة والصيد البحري (6,99%) ووزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة (5,33%)؛
- الموارد المحصلة تجاوزت في كثير من الأحيان التقديرات الواردة بقانون المالية برسم سنة 2012 وذلك بنسب جد مهمة، بل توجد مجموعة من هذه المرافق لم يتم توقع أي إيراد للاستثمار بشأنها على مستوى قانون المالية 2012، وهو ما يحد من دور هذا القانون كأداة توقع وترخيص للموارد والتكاليف ضمن توازن اقتصادي ومالي محدد (الفصل 1 من القانون التنظيمي رقم 98-7 لقانون المالية).

وبالنسبة لنفقات الاستثمار، حدد قانون المالية لسنة 2012 السقف الأصلي في 741,71 مليون درهم مقابل 597,00 مليون درهم سنة 2011، بينما بلغت الاعتماد النهائية ما قدره 1.987,99 مليون درهم، بفعل التغييرات الناتجة عن قرارات وزير الاقتصاد والمالية برفع سقف التحملات (108 قرارات).

أما فيما يخص تنفيذ ميزانيات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فلم تتجاوز النفقات المأمور بصرفها مبلغ 480,29 مليون درهم، مسجلة بذلك معدل إنجاز ضعيف في حدود 24,16% وهو ما يدفع إلى التساؤل حول مدى قدرة هذه المرافق على تنفيذ المشاريع المرتبطة ببرامجها وكذا بتنزيل الاستراتيجيات القطاعية.

تجدر الإشارة إلى أن تقديرات بعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة سجلت تغييرات مهمة ناتجة عن الرفع من سقف تحملاتها، في حين انحصرت النفقات المأمور بصرفها في نسب جد ضعيفة، وبالتالي يطرح التساؤل حول مدى الحاجة إلى الرفع من سقف التحملات إذا كانت نسبة الإنجاز لا ترقى إلى مستوى هذا الرفع.

### 3. الحسابات الخصوصية للخزينة

تنفيذا لمقتضيات قانون المالية لسنة 2012، فقد تم إحداث حسابين خصوصيين للخزينة ليصبح بذلك العدد الإجمالي لهذه الحسابات 79 حسابا. كما تم تغيير عناصر ثمانية حسابات مرصدة لأموال خصوصية سواء في الجانب الدائن أو المدين أو هما معا، كما تم تغيير التسمية بالنسبة لثلاثة حسابات مرصدة لأموال خصوصية.

فبالرغم من المجهودات التي بذلتها مصالح وزارة الاقتصاد والمالية طيلة السنوات الأخيرة بغية تقليص عدد الحسابات الخصوصية للخزينة وترشيدها حيث انتقل عددها من 132 حسابا سنة 2002 إلى 79 حسابا سنة 2012، لاتزال الحسابات الخصوصية للخزينة تتضمن بعض الحسابات المرصدة لأموال خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات والتي تم إحداثها في ظروف معينة على الرغم من انتفاء سبب وجودها أو تحقيق الهدف من وراء إحداثها أو تحويل مهامها إلى هيئات ووكالات متخصصة.

وبالتالي، وإعمالا لمعايير الشفافية التي تخضع لها المرافق العمومية وتقديم الحساب عن تدبير الأموال العمومية المنصوص عليها في الفصلين 154 و156 من دستور المملكة وكذا مبدأ صدقية الحسابات كركيزة أساسية لتدبير المالية العمومية، لا يزال الحساب العام للمملكة يرسم السنة المالية 2012 يتضمن بعض الحسابات التي يتعين معها تطبيق الفقرة السادسة من المادة 20 من القانون التنظيمي رقم 7-98 لقانون المالية التي تنص على تصفية الحسابات التي لم تترتب عليها نفقات لمدة ثلاث سنوات متتابعة فما فوق، وهي كالتالي:

- صندوق محاربة آثار الجفاف؛
- الصندوق الخاص بإنقاذ مدينة فاس؛
- صندوق الموازنة والتنمية الجهوية؛
- الصندوق الخاص بالزكاة؛
- صندوق مساندة بعض الراغبين في إنجاز المشاريع؛
- الصندوق الخاص بالتنمية الجهوية؛
- النفقات الخاصة بتنمية الأقاليم الصحراوية.

### ← الموارد

بلغت الموارد الإجمالية للحسابات الخصوصية للخزينة سنة 2012 ما مجموعه 61.959,82 مليون درهم، مقابل توقعات قدرها 55.900,89 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز قدرها 110,84%.

ومن خلال المعطيات الواردة يتبين أن الحسابات المرصدة لأموال خصوصية استأثرت بحصة 81% من مجموع الموارد المحصلة للحسابات الخصوصية للخزينة، تليها حسابات النفقات من المخصصات بنسبة 17,26%، ثم حسابات العمليات النقدية بحصة 1,64%.

وتأتي موارد حساب "حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" هذه السنة على رأس القائمة بنسبة 36,20%، تليها موارد "صندوق اشتراء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية" بنسبة 14,54%، وموارد "الصندوق الخاص بالطرق" بنسبة 4,74% وموارد "صندوق التنمية الفلاحية" بنسبة 4,60%.



## التكاليف

بلغت النفقات المأمور بصرفها في إطار الحسابات الخصوصية للخرينة برسم سنة 2012 ما مجموعه 52.353,58 مليون درهم مقابل 53.576,63 مليون درهم سنة 2011، أي بانخفاض نسبته 2,28%. وبالمقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2012 (54.404,08 مليون درهم) فقد حققت النفقات نسبة أداء بلغت 96,23%. يلاحظ أن فنتي الحسابات المرصدة لأموال خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات شكلنا سنة 2012 نسبة 99,51% من مجموع الاعتمادات النهائية المرصودة للحسابات الخصوصية، والتي بلغت أزيد من 115.382,99 مليون درهم مقابل 103.132,30 مليون درهم سنة 2011 أي بزيادة قدرها 11,88%. كما شكلت نفقات "الحسابات المرصدة لأموال خصوصية" ما نسبته 79,98% من مجموع النفقات الفعلية للحسابات الخصوصية للخرينة في حين بلغت "حسابات النفقات من المخصصات" ما نسبته 19,61%.

وقد سجلت بعض الحسابات الخصوصية زيادات كبيرة بلغت، في بعض الحالات، أكثر من عشرين ضعف الاعتمادات الأولية المنصوص عليها بالقانون المالي، حيث تم تغيير اعتماداتها بواسطة عمليات الرفع من سقف تحملاتها بناء على قرارات للوزير المكلف بالمالية والتي بلغ عددها 92 قرارا بمبلغ إجمالي قدره 61.513,35 مليون درهم. كما أن هناك بعض الحسابات التي لم يخصصها قانون المالية بأية اعتمادات، لكن سيتم إمدادها خلال السنة المالية 2012 باعتمادات مهمة.

وبمقارنة مجموع المبالغ الملتزم بها في إطار الحسابات الخصوصية مع سقف التحملات الأولية المأذون بها في القانون المالي، نجد أن مبلغ 12.802,49 مليون درهم قد تمت برمجته بواسطة قرارات تنظيمية.

## II. تغيير مخصصات الميزانية

خضعت المخصصات الأولية للميزانية العامة للدولة لتغييرات عديدة، همت العمليات المبينة في الجدول التالي:

(بملايين الدراهم)

المبلغ	تغيير الاعتمادات
10.000,00	اعتمادات إضافية
18.777,56	ترحيل الاعتمادات من 2011 إلى 2012
2.021,75	أموال المساعدة
2.657,22	الاقطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية
12.675,05 <sup>48</sup>	التحويلات
6.042,53	تجاوز الاعتمادات
5.065,31	إلغاء الاعتمادات (نفقات التسيير)

### 1. فتح اعتمادات إضافية

طبقا لمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي للمالية رقم 98-7 سالف الذكر والمادة 30 من قانون المالية برسم السنة المالية 2012، والمادة 14 من المرسوم رقم 401-98-2 (26 أبريل 1999) المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، يمكن في حالة ضرورة ملحة ذات مصلحة وطنية أن تفتح اعتمادات إضافية بمرسوم في أثناء السنة.

وتنفيذا لهذه المقتضيات، فقد تم فتح اعتمادات إضافية بمبلغ 10 مليارات درهم برسم نفقات التسيير على مستوى الميزانية العامة بواسطة المرسوم رقم 2.12.595 بتاريخ 16 أكتوبر 2012 (ج.ر عدد 6092 بتاريخ 18 أكتوبر 2012).

<sup>48</sup> المعطيات المتوفرة بخصوص التحويلات تهم الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة والتي تمت في إطار العمليات المنصوص عليها في المادة 17 من المرسوم رقم 2.98.401 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تغييره وتتميمه، دون العمليات الأخرى المتعلقة بالتحويلات في إطار شمولية الإعتمادات المنصوص عليها في المادة 17 المكررة من المرسوم سالف الذكر.

وتم تسجيل مبلغ الاعتمادات الإضافية في فصل التكاليف المشتركة على مستوى الفقرة المتعلقة بدعم أئمة الاستهلاك. وقد تم تنفيذ الاعتمادات التكميلية عبر منح إعانة لصندوق المقاصة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

## 2. ترحيل الاعتمادات

في هذا الإطار، تضمنت المادة 33 من القانون المالي لسنة 2012 أحكاماً تتعلق بالإجراءات التالية:

- إلغاء اعتمادات الأداء المفتوحة بموجب قانون المالية عن السنة المالية 2011 الخاصة بميزانية الاستثمار على مستوى الميزانية العامة للدولة التي لم تكن محل التزامات مؤشر عليها إلى غاية 31 ديسمبر 2011، مع استثناء الهيئات الخارجية؛
- إلغاء اعتمادات الاستثمار للميزانية العامة للدولة المرحلة من السنوات المالية 2008 وما قبل إلى سنوات 2009 وما يليها والمتعلقة بالنفقات التي لم تكن محل أمر بالأداء إلى غاية 31 ديسمبر 2011؛
- إلغاء اعتمادات الاستثمار المرحلة المتعلقة بالصققات المنتهية الإنجاز.

وقد أحالت المادة 33 من القانون المالي المذكور على نص تنظيمي من أجل تحديد شروط تنفيذ هذه المقترضات. إلا أن هذا النص التنظيمي لم يتم إصداره واكتفت وزارة الاقتصاد والمالية بإصدار الدورية رقم 132/E بتاريخ 09 مارس 2012 من أجل تفعيل هذه الأحكام.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للحسابات لم يتوصل بالبيانات التفصيلية للاعتمادات المرحلة حسب السنوات وكذا البيانات التفصيلية للاعتمادات الخاصة بالهيئات الخارجية وتلك المتعلقة بالاعتمادات التي تم إلغاؤها في إطار المادة 33 المشار إليها من القانون المالي لسنة 2012.

وقد بلغت قيمة الاعتمادات المرحلة إلى سنة 2012 ما مجموعه 18.777,56 مليون درهم مقابل مبلغ 17.630,73 مليون درهم سنة 2011، ومبلغ 13.161,51 مليون درهم سنة 2010 ومبلغ 12.868,57 مليون درهم سنة 2009، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 7% بعدما سجلت زيادة بلغت 34% تقريباً.

ويمثل مبلغ الاعتمادات المرحلة لسنة 2012 ما يقرب من ثلث (31,75%) اعتمادات ميزانية الاستثمار المأذون بها في قانون المالية لسنة 2012، وهو ما يؤشر عن وجود صعوبات مرتبطة بالإمكانيات التقنية والمهنية المتوفرة لدى مختلف القطاعات من أجل برمجة وتتبع وإنجاز المشاريع والأوراش في الأجل وحسب شروط الجودة والفعالية اللازمة.

وبالاحظ، بخصوص بعض الوزارات، أن الاعتمادات المرحلة شكلت نسباً جد عالية مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة برسم القانون المالي، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

### أمثلة عن القطاعات الوزارية التي سجلت بها ترحيلات مهمة

(بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2012	الاعتمادات المرحلة من سنة 2011 إلى سنة 2012	نسبة الترحيل %
مجلس المستشارين	0,00	2,13	
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	110,00	378,02	343,65
المحاكم المالية	56,00	106,09	189,44
وزارة العدل والحريات	324,00	566,04	174,70
وزارة الداخلية	3.047,00	3.287,92	107,91
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	24,50	26,37	107,63
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1.210,00	1.208,49	99,88
وزارة الصحة	1.800,00	1.627,96	90,44

87,56	315,22	360,00	وزارة الاقتصاد والمالية
73,16	171,92	235,00	وزارة الثقافة
67,14	9,06	13,50	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة
66,58	2.531,48	3.802,00	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة
63,33	189,99	300,00	وزارة الصناعة التقليدية
59,49	110,65	186,00	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج
57,23	214,62	375,00	المنندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
51,27	3,08	6,00	الأمانة العامة للحكومة
49,39	242,83	491,70	وزارة التشغيل والتكوين المهني
45,21	2.646,50	5.853,20	وزارة التجهيز والنقل
41,66	74,37	178,50	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
40,69	0,57	1,40	الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
40,15	17,26	43,00	مجلس النواب
36,91	3,67	9,93	المنندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير
36,42	72,83	200,00	المنندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر
33,22	26,50	79,77	المنندوبية السامية للتخطيط
31,61	1.001,46	3.168,33	وزارة التربية الوطنية
27,51	1.303,86	4.740,00	إدارة الدفاع الوطني
27,50	2.150,19	7.820,05	وزارة الفلاحة والصيد البحري

من ناحية أخرى، فإن ما يقارب 72% من مجموع الاعتمادات المرحلة لسنة 2012 همت ست وزارات فقط وهي وزارة الداخلية (17,5%) ووزارة التجهيز والنقل (14%) ووزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة (13,5%) ووزارة الفلاحة والصيد البحري (11,5%) ووزارة الصحة (8,5%) وإدارة الدفاع الوطني (7%).

ومن خلال ما سبق، يتبين أن إشكالية الترحيل ما تزال قائمة بل وفي تفاقم متزايد من سنة لأخرى وذلك بالرغم من إثارها من طرف المجلس الأعلى للحسابات بمناسبة إعداد التقارير حول تنفيذ قوانين المالية، إذ تم الوقوف جليا على الملاحظات التالية:

- محدودية التخطيط، إذ أن الشروع في الإعداد المفصل للمشاريع المدرجة بميزانية الاستثمار لا يتم إلا بعد الحصول على الاعتمادات المرتبطة بها وذلك ما يؤثر سلبا على التنفيذ السليم لميزانيات الاستثمار؛
- ضعف على مستوى البرمجة والتتبع، إذ أن حصة كبيرة من الصفقات المرتبطة بمشاريع الاستثمار لا يتم تنفيذها إلا في نهاية السنة المالية؛
- عدم التحكم تنفيذ صفقات والتزامات بعض القطاعات الوزارية، إذ أن السنوات المالية التي ترجع إليها الالتزامات موضوع الترحيل تعود في بعض الأحيان إلى عدة سنوات خلت؛
- ضعف نظام تتبع الترحيلات؛
- عدم القيام بتخفيض الاعتمادات المتبقية بالرغم من التنفيذ الكلي للالتزامات المرتبطة بها.

### 3. أموال المساعدة

بلغت أموال المساعدة المقيدة في إطار الميزانية العامة للدولة سنة 2012 ما قدره 2.021,75 مليون درهم، 98,55% منها تم توجيهها لصالح نفقات الاستثمار (99,2% على شكل اعتمادات الأداء و0,8% اعتمادات للالتزام)، و1,45% استنفادت منها الفصول المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة. وقد تمت عملية فتح الاعتمادات المتعلقة بهذه الأموال بواسطة 34 قرارا لوزير الاقتصاد والمالية.

ومن خلال المعطيات المدلى بها من طرف مصالح وزارة المالية، يتبين أنه تم فتح اعتمادات جديدة في إطار أموال المساعدة رغم أن مصدرها من القطاعات الوزارية أو الحسابات الخصوصية للخرينة. ويتعلق الأمر على سبيل المثال بالأموال المدفوعة من طرف وزارة الداخلية أو من حسابات مرصدة لأموال خصوصية مثل: "الصندوق الخاص باستبدال أملاك الدولة" و "صندوق حصة الجماعات المحلية من منتج الضريبة على القيمة المضافة" و "صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية".

ويبين الجدول التالي توزيع أموال المساعدة حسب مصدرها، حيث تأتت ثلثا مبالغ أموال المساعدة من الحسابات الخصوصية للخرينة (68%)، بينما لم تنتج عن اتفاقيات التعاون الدولي سوى 18% من هذه الأموال:

#### مصادر أموال المساعدة

(بملايين الدراهم)

النسبة المئوية %	مبالغ أموال المساعدة	مصادر أموال المساعدة
67,78	1.370,31	الحسابات الخصوصية للخرينة
18,41	372,21	التعاون الدولي
7,38	149,23	الجماعات الترابية
4,95	100	جهات أخرى
1,48	30	الميزانية العامة للدولة
100,00	2.021,75	المجموع

ولا يمكن اعتبار الأموال المدفوعة من طرف قطاعات وزارية أو حسابات خصوصية للخرينة أموالا للمساعدة بمفهوم المادة 22 من القانون التنظيمي رقم 7.98 لقانون المالية المذكورة أعلاه، إذ أن أموال المساعدة هي تلك الأموال التي يقدمها الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين المنفصلين عن الدولة، وهو ما لا ينطبق على القطاع الوزاري والحساب الخصوصية للخرينة.

إن هذه التحويلات التي تمت بين القطاعات الوزارية داخل الميزانية العامة، أو من الحسابات الخصوصية للخرينة إلى الميزانية العامة، والتي تم تقديمها في شكل أموال مساعدة، يمكن تفسيرها بعدم التحكم في نفقات فصل التكاليف المشتركة الذي استفاد من اعتمادات إضافية (10.000 مليون درهم) واقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية (830,8 مليون درهم)، ليتم اللجوء لهذه الآلية لسد نقص الاعتمادات المتوفرة.

#### 4. الاقتطاعات من النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية

بالنسبة للسنة المالية 2012، بلغت الاعتمادات المرصودة لفصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية من طرف قانون المالية ما مجموعه 2.666,00 مليون درهم. وقد بلغت الاقتطاعات من هذا الفصل ما قدره 2.657,22 مليون درهم مقابل 2.577,67 مليون درهم سنة 2011 و 2.595,32 مليون درهم سنة 2010.

ويستنتج أن هذه الاقتطاعات تتوزع بين التحملات المشتركة بنسبة 31,27% من جهة، والمعدات والنفقات المختلفة ونفقات الموظفين لمختلف القطاعات الوزارية بنسبة 68,73% من جهة أخرى.

وعلى مستوى توزيع الاقتطاعات على الوزارات ودون احتساب تلك الموجهة للتكاليف المشتركة، نجد أن ثلاثة قطاعات وزارية استأثرت بنسبة 53% تقريبا من مجموع المبالغ المقتطعة من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، ويتعلق الأمر بوزارة الداخلية (39,8%) والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغرب المقيمين بالخارج (6,69%) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (6,40%).

ومن خلال دراسة المراسيم المتعلقة بهذه الاقتطاعات يلاحظ، بالنسبة لمجموعة من الاقتطاعات، غياب الطابع الاستعجالي أو الطارئ وحتى المعطى الاحتياطي، بحكم أن موضوع هذه الاقتطاعات هم نفقات كان من الممكن إدراجها، خلال إعداد الميزانية، في البنود المخصصة لها على مستوى الميزانيات القطاعية، ومناقشتها حسب طبيعتها داخل اللجان البرلمانية المختصة، والتصويت عليها من طرف المؤسسة التشريعية.

من خلال المعطيات المتوفرة يتبين أن 29 من أصل 48 مرسوم يفتقد الطابع الاستعجالي والطارئ أي حوالي 60%، وقد بلغت هذه الاقتطاعات حوالي 959,21 مليون درهم وهو ما يشكل حوالي 36% من مجموع الاقتطاعات من فصل "النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية".

ويتبين كذلك أن المذكرات المعدة من طرف الوزير المكلف بالمالية بشأن بعض الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية لم تحدد بوضوح التبريرات المقدمة من أجل الاستفادة من هذه الاقتطاعات، ويتجلى ذلك

في بعض التبريرات المذكورة (تغطية العجز الحاصل في ميزانية مجلس النواب، تغطية النفقات المتعلقة بتنظيم تظاهرات برلمانيين وتغطية بعض النفقات الاستثنائية والطارئة التزمت بها مصالح السيد رئيس الحكومة).

## 5. تحويل الاعتمادات

استنادا إلى المادة 17 من المرسوم رقم 2.98.401 بتاريخ 26 أبريل 1999 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تغييره وتتميمه، تم القيام بما مجموعه 1.287 تحويل اعتماد على مستوى الميزانية العامة للدولة تحت إشراف وتتبع وزارة المالية، همت جميع القطاعات الوزارية. وقد بلغ مجموع هذه التحويلات برسم السنة المالية 2012 ما قدره 12,67 مليار درهم (شملت بالأساس اعتمادات الأداء بمبلغ قدره 9,87 مليار درهم) مقابل 12,72 مليار درهم برسم سنة 2011.

يستخلص من المعطيات المتوفرة بهذا الشأن:

- أن تغيير المخصصات المدرجة في المواد (المديريات المركزية، المصالح الخارجية) مثلت 53% من مجموع مبلغ التحويلات، وشكلت تغييرات المخصصات المدرجة في الفقرات (نوعية النفقة) نسبة 27%، بينما سجلت التحويلات على مستوى السطور (تفصيل النفقة) نسبة 20% من مجموع مبلغ التحويلات؛
- أن عشرة قطاعات وزارية سجلت ما يقرب من 90% من مجموع التحويلات على مستوى الميزانية العامة برسم سنة 2012. واستأثرت وزارة الاقتصاد والمالية وإدارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية على التوالي بنسب 22% و18% و12% من هذه التحويلات؛
- أن التحويلات التي تم القيام بها خلال شهور أكتوبر ونونبر ودجنبر من سنة 2012 سجلت لوحدها ما يقرب من 62% من مجموع تحويلات سنة 2012.

وتبين هذه الوضعية الصعوبات التي تجدها بعض القطاعات من أجل التحكم في توقعاتها. وتلجأ بعض مصالح الأمرين بالصرف، عند عدم كفاية الاعتمادات المبرمجة إلى تحويلات انطلاقا من تبويبات الميزانية وضعت أصلا لهذا الغرض وهو ما تبينه النسب الضئيلة للالتزامات المرتبطة بها. كما أن التحويلات، في بعض الحالات، تتعدى المرونة التي تتوخاها هذه الآلية، إذ لوحظ اللجوء إلى تحويل اعتمادات لا تحتاجها المصالح منذ البداية، نحو تبويبات تهم بالأساس نفقات للتسيير لم يتم توقعها أصلا وهو ما قد يؤدي إلى عدم فعالية وجدوى بعض هذه التحويلات. فيما يتعلق بمرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة، تم القيام بما مجموعه 289 عملية تحويل اعتماد تحت إشراف وتتبع وزارة المالية، شملت جميع القطاعات الوزارية. وقد بلغ مجموع هذه التحويلات برسم السنة المالية 2012 ما قدره 150,30 مليون درهم، همت اعتمادات الأداء.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للحسابات لم يتوصل بالمعطيات المتعلقة ببرامج الاستعمال ولا بالحسابات ولا بالتحويلات المتعلقة بالحسابات الخصوصية للخزينة، كما لم يتوصل المجلس بما يفيد وجود تحويلات على مستوى الحسابات الخصوصية للخزينة برسم السنة المالية 2012.

وفي إطار المادة 17 مكرر من المرسوم سالف الذكر، يشار إلى أنه وبالرغم من شبه تعميم مبدأ شمولية الاعتمادات على جميع القطاعات الوزارية، إلا أنه لم يشمل جميع أنماط الميزانيات ولا جميع الفصول المتعلقة بها. وهكذا، نجد أن أغلبية السطور داخل الميزانية العامة والحسابات الخصوصية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لم تستفد من هذه المرونة وهو ما يقلل من أثر هذه المسطرة على تسريع تنفيذ النفقات العمومية والرفع من فعاليتها.

ولم يتمكن المجلس الأعلى للحسابات من تحليل التحويلات التي تمت في إطار شمولية الاعتمادات خلال سنة 2012، وذلك لعدة أسباب، لعل أهمها عدم توصله بالبيانات التلخيصية المتعلقة بالاعتمادات التي تم تحويلها في إطار هذا الإجراء الخاص خلال سنة 2012.

كما أن غياب التقارير حول الفعالية المنصوص عليها بالمادة 17 مكرر من المرسوم سالف الذكر، لم يمكن المجلس من تعميق دراسته لمشروع قانون التصفية خاصة ما يتعلق بتحليل نتائج تنفيذ مختلف الميزانيات القطاعية.

## 6. تجاوز الاعتمادات

بلغت تجاوزات الاعتمادات بالنسبة للميزانية العامة للدولة برسم سنة 2012 مبلغ 6.042,53 مليون درهم، مقابل 5.525,85 مليون درهم سنة 2011 ومبلغ 3.382,90 مليون درهم عن سنة 2010.

ومن أجل تغطية هذه التجاوزات، يقترح مشروع قانون التصفية فتح اعتمادات تكميلية، همت بالأساس تغطية التجاوزات المسجلة على مستوى النفقات المتعلقة بأجور الموظفين والأعوان بنسبة 83,99%، في حين أن الاعتمادات التكميلية المتعلقة بالتجاوزات المسجلة على مستوى النفقات المتعلقة بالدين العمومي لم تسجل إلا نسبة 16,01%.

## 7. إلغاء الاعتمادات

بلغت الاعتمادات التي لم تستعمل من طرف مختلف القطاعات برسم السنة المالية 2012 ما مجموعه 24.014,54 مليون درهم، مقابل 20.896,37 مليون درهم سنة 2011. ويتوزع هذا المبلغ بين الميزانية العامة للدولة بمبلغ 20.581,41 مليون درهم، أي بنسبة 85,70% ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بمبلغ 3.433,14 مليون درهم، أي بنسبة 14,30%.

بالنسبة للميزانية العامة، شكلت اعتمادات التسيير الاعتمادات الملغاة هذه السنة ما نسبته 21,09% من مجموع الاعتمادات الملغاة، مقابل 35,44% برسم السنة الماضية 44,47% برسم سنة 2010، وهو ما يعكس تحسنا على مستوى التتبع والتحكم في تنفيذ ميزانية التسيير المتعلقة بالميزانية العامة للدولة.

أما فيما يرتبط بنفقات الاستثمار، فقد حددت اعتمادات الأداء المتوفرة (التي لم تسجل أي التزام) عند نهاية السنة المالية 2012 في مبلغ 11.586,92 مليون درهم، أي 48,24% من مجموع الاعتمادات الملغاة عند نهاية سنة 2012.

فيما يخص الدين العمومي، فإن الاعتمادات التي لم يتم استهلاكها والملغاة برسم السنة المالية 2012 بلغت 3.929,18 مليون درهم، أي ما نسبته 16,36% من حجم الاعتمادات الملغاة. وتتوزع بين استهلاك الدين العمومي متوسط وطويل الأجل بما مجموعه 764,12 مليون درهم، والفوائد والعمولات بمبلغ 1.165,06 مليون درهم.

وبخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فيشار إلى أنه تم تسجيل مبلغ 3.433,14 مليون درهم كاعتمادات لم يتم استهلاكها عند نهاية سنة 2012. ويتوزع هذا المبلغ بين اعتمادات الاستغلال بمبلغ 1.925,43 مليون (أي 56%) واعتمادات الاستثمار بمبلغ 1.507,7 مليون درهم (44%).